



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة

أثر النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية - دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز مؤسسة الوادي -

إشراف الدكتورة:

آسيا بعضي

إعداد الطلبة:

أمانى زقب

رفيدة زربييط

سموئل زربييط

هيثم شنوف

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. عادل رضوان
مشرفا مقرر	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. آسيا بعضي
عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. لطيفة بكوش

الموسم الجامعي: 2022/ 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

یَرْفَعُ اللّٰهُ الذِّیْنَ أٰمَنُوا مِنْكُمْ وَالذِّیْنَ أُوتُوا الْعِلْمَ

دَرَجٰتٍ وَّاللّٰهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِیْرٌ

سورة المجادلة الآية (11)

إهداء

قبل كل إهداء اشكر الله عز وجل على كل نجاح حققته في حياتي وعلى توفيقني في هذا العمل.

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أهدي ثمرة جهدي إلى:

نبي الرحمة من أنار الظلمة وكشف الغمة وهدى الأمة إلى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

الذين قال فيهم الله عز وجل " . . . وبالوالدين إحسانا " . . .

قرة العين التي جعلت الجنة تحت قدميها التي سهرت وتعبت من أجل وصولي إلى هذه المرحلة، ورافقتني خطوة

خطوة بدموعها ودعائها، تلك المرأة العظيمة أمي الغالية "نورة".

أعظم الرجال صبورا رمز الحب والعطاء الذي أفنى حياته من أجل تعليمي الذي حرص على أن يراني في أعلى المراتب

ذلك الرجل الكريم . . . أبي العزيز "البشير".

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم إخواني أخواتي أشقاء روحي ومهجة قلبي، إبتسامتي وراحتي "ماجدة،

ضياء زرزور، حسام علي، نرجس"، إلى زوج أختي "عبد الرزاق".

إلى من عجزت الأرقام والكلمات عن شرح ما في قلبي ووصف حرقته على فراقها جدتي الغالية رحمها الله "العطرة".

إلى كل من مد يد المساعدة وساهم في تذليل الصعوبات وأحب الناس على قلبي أعمامي الأعمام "الطيب زقب"،

"محمد الصالح زقب"، وخالي العزيز "الصادق رويحه".

إلى صديقتي ورفيقات دربي: هناء، شهرزاد، مروة، عائشة بنت عبد الرزاق، عائشة بنت عمار.

إلى التي كانت سنداً لي وعوناً في مشواري الدراسي ورفيقتي في بحثي "رفيدة الغالية".

إليهم جميعاً أهدي جهدي المتواضع هذا راجية الله العلي القدير أن يتقبله مني.

إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية وأنعم بنعمته علي، فيارب لك الحمد كما ينبغي
لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

الدرع الواقى والكنز الباقي، إلى من جعل العلم منبع إشتياقي، لك أقدم وسام الإستحقاق، أنت أبي أطل الله عمرك "عبد
القادر."

رمز العطاء وصدق الإيلاء، إلى ذروة العطف والوفاء، لك أجمل حواء، أنت أمي الغالية أطل الله عمرك "خديجة."

"اللهم إجعل أمي وأبي من السبعون ألف الذين يدخلون الجنة بلا حساب"

إلى عمود العائلة جدتي الغالية "مباركة" أطل الله في عمرها، وعمتي "نجمة."

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أخواتي "كريمة، سارة، هندة، عبيد."

إلى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته أخي الغالي "عبد الحميد الأزهر."

إلى ورود البيت ورمز الفرح والبراءة "بشير، قصي، رزان، جيداء، رنيم، سيدرا، محمد آدم، أحمد أمين."

إلى من جعلتهم أيام الدراسة إخوة زميلاتي "إتصار، عائشة بنت عبد الرزاق، عائشة بنت عمار."

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح "أماني الغالية."

إلى كل من حملهم قلبي ولم تسعهم هذه السطور البسيطة.

رفيدة.

إهداء

ما أجمل أن نهدي أغلى ما لدينا إلى الأشخاص الذين أحاطونا بحبهم وعطفهم علينا ورافقونا بدعمهم.
إلى أعز الناس وأقربهم إلى قلبي إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عوناً وسنداً لي، وكان لدعائهما
المبارك أعظم الأثر في تسيير سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة.
إلى من ساندتني وخطت معي خطواتي، ويسرت لي الصعاب إلى زوجتي العزيزة التي تحملت الكثير وعانت،
ووقوفني في هذا المكان ما كان ليحدث لولا تشجيعها المستمر لي.
إلى زهراتي وفلذات كبدي، ولدي العزيز "لزهوري"، وابنتي العزيزة "أريام".
كما أهديه إلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلتي.
إلى كل الأصدقاء الأوفياء كل واحد بإسمه.
إلى كل من ساندني وآزرنني في دربي الزميلتين "أماني، رفيدة".
إلى كل من هم في ذاكرتي وليسوا في مذكرتي... أهدي هذا العمل.

سموئل.

إهداء

أهدي تخرجي هذا وثمره جهدي وذروة دراستي وإجتهادي وفرحتي التي إنتظرتها طوال حياتي إلى من تربيت على يديه ومن علمني القيم والمبادئ والأخلاق، إلى من لا ينفصل إسمه عن إسمي أبداً، إلى مصدر الدعم والعطاء وينبوع الأمل، إلى أبي الغالي "أحمد" حفظه الله تعالى وأدامه تاجاً على رأسي دائماً وأبداً.

لى الصدر الدافئ والحنون، إلى من تذكرتي بالدعاء ليلاً ونهاراً من لا أجد لها الكلمات التي تعبر عنها أو توفيقها حقها، إلى أمي الغالية "فاتزة" أطال الله في عمرها وكتب لها الصحة والعافية.
إلى أخواتي "شهيناز، نور الإسرائ، لجين" وأخي "عبد المالك" وفقهم الله في مشوارهم الدراسي.
إلى كل عائلة شنوف كل بإسمة الخاص، وإلى كل أصدقائي وأساتذتي الكرام.

هيثم.

شكر وتقدير

على إثر إنهائنا لهذا العمل....

أشكر وأحمد الله عز وجل على توفيقه لنا وعونه في إتمام هذا البحث
كما أتوجه بالشكر والإمتنان الكبيرين للأستاذة المشرفة " آسيا بعضي " ، التي شرفتنا بقبولها
الإشراف على إنجاز هذا البحث، ولم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها البناءة.
وكذلك تتقدم بشكر الأستاذة " آمال بوسواك " على مساعدتها وتزويدها لنا بالمعلومات.
ثم تتقدم بكل الشكر في كلمات متواضعة أتمنى أن تعبر عن معناها إلى كل من ساعدونا
ونخص بالذكر " زربييط هندة، زربييط عبير، زقب ماجدة، قدري جهينة، ثامر حسين."
وإلى جميع موظفي مؤسسة سونلغاز.
كما لالنسى أن نشكر جميع أساتذة وأسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.

أمانى رفيده سموعل هيثم

المُلخَص

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية، ولتحقيق ذلك إعتمدنا دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي، كعينة عن تطبيق هذا الأخير في المؤسسات الجزائرية، وقد تخللت زيارتنا مقابلات مع مسؤولي مصلحة المالية والمحاسبة، كما كانت لدينا الفرصة للإطلاع على بعض المستندات والوثائق وتحليلها من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها التأثير الواضح والكبير للنظام المحاسبي المالي الجديد على جميع القوائم المالية المعتمدة، وكذا تحقيق مستوى عال من الجودة في عرض الكشوف المالية، وإعطاء الصورة الصادقة والواضحة والواقعية للوضع المالية للمؤسسة الإقتصادية، لكافة مستخدمي القوائم المالية كما أن المؤسسة تكتفي بعرض كل من الميزانية وقائمة الدخل، دون عرض قائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، المحاسبية المالية، معايير المحاسبة الدولية، شركة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي.

Abstract

This Study aims to know the impact of the Financial accounting system on the presentation of financial statements and this we adopted a field study at the level of the Electricity and Gas Distribution Corporation in Valley ,as a sample on the application of the latter in Algerian institutions. To review and analyze some documents and in order to answer the problem.

The study reached several results the most important of which was the clear and significant impact of the new financial accounting system on all approved financial statements as well as achieving a high level of quality in the presentation of financial statements and giving an honest clear and realistic picture of the financial position of the economic institution for all users of the financial statements as well as achieving a high level of quality in the presentation of financial statements and giving an honest clear and realistic picture of the financial position of the economic institution for all users of the financial statements and the institution is satisfied displaying both the balance sheet and the income statement without displaying the statement of equity and notes .

Keywords: financial accounting system ,financial statements ,financial accounting , international accounting standards ,electricity and gas distribution company El-oude.

الفهارس

فهرس المحتويات

إهداء.....
شكر وتقدير
الملخص.....
II فهرس المحتويات
IV فهرس الجداول
III فهرس الأشكال
III قائمة الاختصارات.....
IV فهرس الملاحق
أ-و..... المقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وأثار تطبيقه على عرض القوائم المالية.

8.....	تمهيد
9.....	المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي
9.....	المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه
11.....	المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي وأهميته
14.....	المطلب الثالث: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي
15.....	المطلب الرابع: صعوبات وعراقيل تطبيق النظام المحاسبي المالي
19.....	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية
19.....	المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية ومستخدميها
22.....	المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية وأهدافها

26	المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية
28	المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
28	المطلب الأول: عرض قائمتي المركز المالي (الميزانية) والدخل (حسابات النتائج)
33	المطلب الثاني: عرض قائمتي التدفقات النقدية (سيولة الخزينة) وتغيرات حقوق الملكية (الأموال الخاصة)
37	المطلب الثالث: الإيضاحات الملحقة (الملاحق)
39	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: أثر النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية.

40	تمهيد
41	المبحث الأول: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز
41	المطلب الأول: نشأة وتطور شركة سونلغاز
44	المطلب الثاني: تقديم لفرع المؤسسة موضوع الدراسة
51	المطلب الثالث: مهام قسم المالية والهيكل التنظيمي
55	المبحث الثاني: دراسة التغيرات التي طرأت على القوائم المالية
55	المطلب الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية)
59	المطلب الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)
63	خلاصة الفصل

64	الخاتمة
68	قائمة المراجع
75	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
55	قائمة المركز المالي للسنة المالية المقفلة في 2015	جدول رقم 01
59	قائمة الدخل حسب الطبيعة للسنة المالية المقفلة في 2015	جدول رقم 02

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوانه	رقم الشكل	الفصل
45	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز	01	الفصل الثاني
54	الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة	02	

قائمة الاختصارات

الرمز	التسمية
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IFRSs	معايير التقارير المالية الدولية
PCN	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	النظام المحاسبي المالي

فهرس الملاحق

عنوانه	رقم الملحق	الفصل
شكل قائمة المركز المالي حسب النظام المحاسبي المالي	01	
شكل قائمة الدخل حسب النظام المحاسبي المالي	02	
شكل قائمة التدفقات النقدية	03	
شكل حقوق الملكية حسب النظام المحاسبي المالي	04	
شكل الملاحق حسب النظام المحاسبي المالي	05	
لسنة 2006 PCN قائمة المركز المالي (الميزانية) للمخطط المحاسبي	06	
لسنة 2015 SCF قائمة المركز المالي (الميزانية) للنظام المحاسبي المالي	07	
قائمة الدخل (حساب النتائج) حسب الطبيعة للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 2009 PCN	08	الفصل الثاني
قائمة الدخل (حساب النتائج) حسب الطبيعة للنظام المحاسبي المالي لسنة 2015	09	

المقدمة

المقدمة

عرفت المحاسبة عدة تغيرات سواء على المستوى العالمي أو المحلي، هذه التغيرات مست مختلف جوانبها بحيث في البداية كانت تهتم بتسجيل البيانات المالية للمؤسسة من أجل تحديد مركزها المالي ونتيجتها الصافية، لكن حاليا أصبحت المحاسبة عبارة عن نظام للمعلومات دوره جمع بيانات عن العمليات الإقتصادية للمؤسسة والظروف والأحداث التي أثرت عليها، ثم البيانات المالية من أجل إعداد وعرض القوائم المالية، وقد باتت المحاسبة الأداة التي يتم الإتصال بها بين مختلف مستخدمي البيانات المالية حيث أن هذه الأخيرة تفيد مستخدميها في إتخاذ القرارات الملائمة بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات شفافية ومصداقية عالية.

ولكنه مع التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الدولية وظهور العولمة التي لم تستثني أي مجال من المجالات المحيطة بالإنسان والمؤسسات، ونتيجة ترابط إقتصاديات الدول مع بعضها البعض من خلال فتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي وخصوصة الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، كل هذه التطورات استلزمت على الجزائر ضرورة مسايرة ومواكبة هذه التطورات وهذا مآدى بها إلى الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي المستنبط من معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، الذي تم إصداره بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي 2010.

وتعتبر القوائم المحاسبية والمالية الصورة التي تعكس الوضعية المالية والإقتصادية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة. فالقوائم المحاسبية والمالية يتم إعدادها وعرضها على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة محاسبية إلى أخرى، وهذا راجع لإختلاف عوامل البيئة المحاسبية المؤثرة فيها. كما أن القوائم المحاسبية والمالية تعكس في مضمونها وطرق عرضها احتياجات الأطراف المستعملة لها والذين بدورهم يؤثرون إلى حد كبير في شكلها ومحتواها من خلال التأثير على الهيئات التي تضع المعايير المحاسبية.

وعلى غرار باقي الدول فإن الجزائر مطالبة بمواكبة التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحولها من الإقتصاد الإشتراكي إلى إقتصاد السوق جعلها تتبع مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية (تحرير التجارة الخارجية، خصوصة الشركات العمومية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة ... إلخ)، لذلك وفي

إطار إكمال تلك الإصلاحات قامت الجزائر بإيجاد نظام محاسبي له أسس ومبادئ مستمدة من فلسفة المعايير المحاسبية الدولية، ومختلفة عن تلك الخاصة بالمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975. وبالتالي فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيكون له عدة آثار وانعكاسات على عملية إتخاذ القرار في المؤسسات الجزائرية، أو بعبارة أخرى سيكون لتطبيق النظام المحاسبي الجديد عدة آثار على القوائم المالية الجزائرية، وفي هذا البحث نحاول التعرف على مختلف هذه القوائم حسب النظام المحاسبي المالي.

1- الإشكالية الرئيسية:

ومن هنا تتولد لنا الإشكالية التالية:

مامدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية؟

2- الأسئلة الفرعية:

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع طرحت التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو النظام المحاسبي المالي؟

- ماهي الدوافع التي أدت إلى تبني النظام المحاسبي المالي؟

- ماذا نقصد بالقوائم المالية؟ ومن هم مستخدميها؟

- هل المؤسسة تلتزم بتقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؟

3- فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها إعتدنا على بعض الفرضيات والتي نلخصها في:

- النظام المحاسبي المالي له دور في تسهيل قراءة القوائم المالية.

- تحقيق فعالية عرض القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

- القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تلبي رغبات معظم فئات مستخدمي البيانات المالية.

4- دوافع إختيار الموضوع:

- يعود السبب الرئيسي لاختيارنا هذا الموضوع هو توجه الجزائر إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي في سنة 2010.

- نظرا لأهمية الموضوع في الحياة المهنية وضرورة معرفته والإلمام به.

- دور النظام المحاسبي المالي في تحسين عرض القوائم المالية.

5- أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- إيضاح طريقة عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

- حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى الوضوح في محتوى القوائم المالية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الموضوع له علاقة كبيرة بمهنة المحاسبة والإحاطة به تسهل لنا كطلاب الإندماج في هاته المهنة مستقبلا.

6- أهداف الدراسة:

- معرفة النظام المحاسبي المالي.

- التعرف على القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد.

- إبراز أهم التغيرات الحاصلة في القوائم المالية.

7- حدود الدراسة:

-الحدود المكانية:

تمت الدراسة في شركة توزيع الكهرباء والغاز التي تقع في شارع محمد خميستي بولاية الوادي.

- الحدود الزمنية:

تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة بين 2022/05/8 إلى 2022/05/12.

8- منهجية البحث في الموضوع:

إتبعنا في معالجة هذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال تقديم النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية، أما في الجانب التطبيقي فإعتمدنا على دراسة حالة.

9- صعوبات الدراسة:

عند القيام بهذا البحث صادفتنا جملة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:

- نقص المراجع المتعلقة بالقوائم المالية.

- صعوبة موافقة المؤسسة على إجراء دراسة حالة.

10- الدراسات السابقة:

1- دراسة لزعر محمد سامي(2011-2012)، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي

المالي-دراسة حالة في مؤسسة صيدال الأم- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية

بعد تبني النظام المحاسبي المالي.

نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي.

2- دراسة سليم بن رحمون (2012-2013)، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد -دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد.

نتائج الدراسة:

إن تطبيق المعايير المحاسبية يسمح للمؤسسات الجزائرية بالدخول إلى الأسواق المالية الدولية والتي من بين شروطها تطبيق المعايير الدولية وذلك مايمكنها من إدراج أسهمها في الأسواق المالية الدولية والبحث عن موارد مالية جديدة وتطبيق قوائم مالية جديدة (الميزانية، جدول حسابات النتائج، التدفقات النقدية، تغيرات حقوق الملكية، الإيضاحات).

3- دراسة محمد فيصل مايدة (2016-2017)، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة -دراسة حالة عينة من المؤسسات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر بسكرة.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في توفير المادة العلمية الخاصة بالنظام المحاسبي المالي وكيفية تطبيقه في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، ومحاولة إبراز تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

نتائج الدراسة:

تتعدد الاختلافات من الإنتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وأحدث عدة آثار هامة على مستوى المعلومات المحاسبية وهذا راجع إلى المبادئ والمفاهيم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تختلف عما هي موجودة في المخطط الوطني المحاسبي.

• الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية كما يلي:

إتضح لنا أن كل دراسة جاءت لتكمل سابقتها، حيث إتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون المتمثل في توضيح أهمية القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وإختلفت معهم في مكان الدراسة حيث أن الدراسة الأولى تمت على مستوى عينة من المؤسسات ببسكرة والدراسة الثانية كانت في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ببسكرة، أما الدراسة الثالثة فكانت على مستوى مؤسسة صيدال الأم بقسنطينة كما أن الدراسة الحالية تمت على مستوى شركة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي.

11- محتوى الدراسة:

تم تقسيم بحثنا إلى فصيلين تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري حيث تناولنا الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآثار تطبيقه على عرض القوائم المالية، وفي الفصل الثاني تناولنا دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز ودراسة أهم التغيرات التي طرأت على القوائم المالية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وأثار تطبيقه على عرض القوائم المالية

- المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية
- المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

تمهيد

إن التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشيط أسواق الأعمال أدى إلى زيادة الحاجة إلى معلومات مفيدة يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة، ولهذا ومن أجل مواكبة الجزائر للإقتصاد العالمي وإنفتاحها على العولمة، حاولت ومنذ تخليها على الإقتصاد الموجه وتبنيها لإقتصاد السوق القيام بإصلاحات إقتصادية، والتي مست عدة جوانب، من بينها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني والمعمول به منذ سنة 1975 والذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه إبتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، مروراً بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات، وهذا ما أدى إلى عدم إعتماده من طرف الشركات الأجنبية لوجود مشاكل في التسيير وعدم تطابق قوائمه المالية مع المعايير المحاسبية الدولية، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغيير المخطط المحاسبي الوطني لجعله متلائماً مع إحتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستويين الوطني والدولي، وهذا من خلال النظام المحاسبي المالي المتوافق مع التقارير المالية الدولية.

وتتعدد الجهات المستخدمة للتقارير المالية، منها من له علاقة مباشرة ودائمة بالوحدة المحاسبية ومنها من له علاقة غير مباشرة، وهذا التعدد في المستخدمين أدى إلى تعدد الرغبات في المعلومات المطلوبة التي تتوقف على مجال القرار الذي يراد إتخاذه. فلا توجد قائمة واحدة تلبى مختلف الإحتياجات من المعلومات، بل لابد من توفر قوائم مالية أخرى تقدم معلومات إضافية تساهم في شرح وتفسير العلاقات التي ترتبط بين مختلف عناصر مكونات القوائم المالية من أجل التقييم لإصدار الأحكام أو إتخاذ القرارات. وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة ما يلي:

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي

إن التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي أجبر العديد من دول العالم على إدخال إصلاحات على مستوى اقتصاديات والجزائر غيرها من الدول باشرت في إصلاحات اقتصادية تتماشى مع التغيرات العالمية، حيث قامت بإصدار قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي (scf) ويتوافق بدرجة عالمية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من ناحية التقنية، رغم وجود بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

لقد عمدت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية بغرض إصلاح المنظومة المحاسبية من خلال تبني نظام محاسبي مبني على أساس المعايير الدولية.

أولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي

● وفقا للقانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007م: يدعى النظام المحاسبي المالي في صلب النص "المحاسبة المالية" (المادة 1)، وتعتبر المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. " (المادة 3) فهي بذلك تهدف إلى إمداد معلومات قيمة عن الوضعية المالية للمؤسسة (قائمة الميزانية)، الأداء (جدول حساب النتائج)، وتغيرات الخزينة (جدول تدفقات الخزينة)، وبنوعية تستجيب لإحتياجات مستخدميها في إتخاذ قرارات إقتصادية¹.

● وهناك تعريف آخر: "نظام المحاسبة يهتم بتسجيل وتصنيف وتبويب المعاملات المالية، والتقرير عنها إلى مستخدميها وتنصب هذه المعاملات المالية على الأصول والخصوم والإيرادات أو المصروفات، ويكون المنتج النهائي لهذا النظام (مخرجات النظام) في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية وموقف كل حسابات المدينين والدائنين"².

¹ بومزايد إبراهيم، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الدار الجزائرية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018، ص ص 19-20.

² هشام أحمد عطية، النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 6-7.

• ويمكن تعريفه أيضا: "هو نظام لتنظيم المعلومة المالية، حيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة يتم تصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان (شخصي، طبيعي، معنوي)، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية¹.

ويمكن تقديم تعريف شامل للنظام المحاسبي المالي على أنه: "تقنية تقوم على ضبط وتحليل المعلومات المالية وفق قواعد وقوانين محددة الهدف منها معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وحساب النتيجة".

ثانيا: مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي

تطبق أحكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. حددت المادة 04 من القانون 11/07 الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية كالاتي:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

- التعاونيات.

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي².

¹ شعب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة، بودواو، الجزائر، 2008، ص26.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11/07 العدد74، المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر

2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، ص3.

المطلب الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي وأهميته

أولاً: مبادئ النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف

مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعرف بها عامة ولاسيما:

1- مبدأ محاسبة التعمد:

تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء عن الصفقات الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الإعتراف بالحقوق (القوة المحققة)، في الوقت الذي تطراً فيه إنتظار تدفقها النقدي، وتظهر في القوائم المالية النشاط المرتبط به.

2- مبدأ إستمرارية الإستغلال:

تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها بإستمرار ولمدة أطول، وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية، لذا يتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية بإفتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.

3- مبدأ الدلالة:

يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها، وذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.

4- مبدأ قابلية الفهم:

يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين، حيث تفرض توفير مستوى قبول من المعرفة.

5- مبدأ المصدقية:

يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة، وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية بشكل معقول إعتقاداً على المقاييس وأسس الإعتراف المعمول بها.

6- مبدأ التكلفة التاريخية:

تسجل محاسيبا عناصر الأصول والخصوم، وكذا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية، أي اعتماد على تكلفة الحصول عليها.

7- مبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني:

يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الإقتصادية حسب الواقع المالي، وليس حسب المظهر القانوني، فمثلا من خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية¹.

8- مبدأ عدم المقاصة:

ينبغي عدم القيام بمقاصة مختلف عناصر الأصول والخصوم، إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا أو جراءة إتفاقية.

9- مبدأ إستقلالية الذمة المالية:

يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة إقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لملاكها.

10- مبدأ الأهمية النسبية:

ويعني هذا أن القوائم المالية التي تعتمد لإتخاذ القرارات يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، أي إذا تم حذف المعلومات أو عدم الإفصاح عنها بشكل غير صحيح يؤثر سلبا على القرارات المتخذة بناء عليها².

¹ أبحري سفيان، أيت محمد مراد، مداخلة في المحور الثاني بعنوان: النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات وأهداف"، أستاذ مساعد - أ -، أستاذ مساعد - ب -، جامعة الجزائر، جامعة بومرداس على الموقع talabadz1.blogspot.com/2011/12/ تاريخ الإطلاع 2022/03/16 على الساعة 15:44.

² بن قطيب علي، خطاب دلال، أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية - دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي-، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 01، جامعة تيارت، جامعة قسنطينة²، الجزائر، سنة 2019.

ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- 1- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- 2- يستجيب لإحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- 3- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس إتخاذ القرار وتحسين إتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- 4- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- 5- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تتركز على مبادئ محددة بوضوح.
- 6- يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لإستجابته لإحتياجات المستثمرين الأجانب¹.
- 7- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعب والغش المحاسبي.
- 8- يستجيب لإحتياجات مستخدمي القوائم المالية الحالية والمستقبلية.
- 9- يسهل عملية تدقيق الحسابات التي تتركز على مبادئ محددة بوضوح.
- 10- يضمن بنسبة كبيرة تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- 11- تقارب النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.

¹صورية كحول، دور المحاسبة المالية في تحسين إتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017، ص 35.

12- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.

13- يسمح لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.

14- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، الذي يعتمد على التكلفة التاريخية¹.

المطلب الثالث: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

1- من أجل إطار محاسبي تصوري يستجيب لمتطلبات السوق: إن المحاسبة هي تقنية تهتم بجمع الحسابات وذلك بتسجيلها بشكل يومي، وترجمة الأحداث الإقتصادية في شكل عددي بصفة دورية، بعد تحليل الحسابات وتبويبها ثم تجميعها في شكل جداول شاملة ليتم إستغلالها من طرف المؤسسة والمتعاملين معها من جهة ومصالح الضرائب من جهة أخرى.

لكن متطلبات إقتصاد السوق تتطلب ضرورة توفير قوائم مالية موجهة لصالح المستثمرين والمقرضين على وجه الخصوص، بحيث يهتم المستثمرون بشراء الأسهم والمقرضون بإقراض الأموال، وبالتالي وجود إمكانية لدخولهم في شراكة مع المؤسسة، لذلك ينبغي أن تكون لديهم معلومات محاسبية ومالية دقيقة وصورة واضحة وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، هذه المعلومات يمكن تقديمها في شكل قوائم مالية تستجيب بشكل أو بآخر للمعايير المحاسبية الدولية.

إن الإطار التصوري ينبغي أن يأخذ بعين الإعتبار جملة من العناصر عند إعدادها أو تحديثه، كما هو الشأن بالنسبة للمخطط المحاسبي الجزائري، وأن يتماشى مع متطلبات السوق، وذلك أن تكون التقارير المالية المعدة تتميز بجملة من الخصائص وأن يسمح النظام المحاسبي بعقلانية المعلومات المحاسبية وتوحيد القوائم المالية بشكل يعطي ثقة للمتعاملين مع المؤسسة ويرفع مستوى القابلية للمقارنة بين هذه القوائم ويسمح بإتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت الملائم.

¹ بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الإقتصادية "دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الإقتصادية (2011-2015)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017، ص ص 11-12.

2- من أجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية :

المخطط المحاسبي الوطني وضع على حسب معايير الإقتصاد المخطط (الموجه)، ولتحقيق أهداف الإقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي وضع لتلبية إحتياجات المحاسبة الوطنية، أما بعد التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر وذلك لتحويلها إلى إقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام الخواص وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر.

أمام كل هذه التحولات تحتم على الجزائر إصلاح منظومتها التجارية وتكييفها مع البيئة المحاسبية الدولية، سيسمح للمحاسبة في الجزائر بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الإقتصاد المعاصر، وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات.

فالتفتح الإقتصادي يستلزم إستعمال معلومات صادقة وموثوقة وموحدة ومعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الإقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للشركات المتعددة الحسابات.

كما يأتي تبني المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي كاستجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومشروع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة¹.

المطلب الرابع: صعوبات وعراقيل تطبيق النظام المحاسبي المالي

من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية منذ بداية تطبيقه سنة 2010 لاحظنا جملة من الصعوبات التي إعترضت التطبيق الجيد للنظام، يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

تأصل النظام المحاسبي السابق في ذهنية الممارسين للمهنة سواء كانوا أصحاب المهنة الحرة من محاسبين معتمدين وخبراء محاسبة ومحافظي حسابات أو محاسبين المؤسسات الإقتصادية حيث كان من الصعوبة إقناعهم بأن النظام الجديد يختلف كليا عن النظام السابق حيث لاحظنا تجذر الممارسة المحاسبية وفق المخطط المحاسبي

¹ عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري" دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2012، ص ص 48-49.

بشكل جعل مفهوم هؤلاء للنظام الجديد أنه مجرد تغيير في مدونة الحسابات Bachagha، (2003)، كما أن الأهداف المحاسبية للنظام السابق راسخة في ذهنيات وعادات المحاسبين مما يحتاج إلى وقت كبير من أجل تغييرها، كما أن العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن هذا النظام الجديد الكم المطلوب حتى يتسنى لهم التكيف معه.

إن تحقيق الكفاءة في الأداء من خلال الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة تعد من بين أهداف النظام المحاسبي المالي، لكن هذا يصطدم بواقع يتسم بسلوكيات ألفت الضبائية في الممارسات لإعتبارات عديدة أغلبها لاعلاقة له بمعايير التسيير.

عدم التناسق بين النظام المحاسبي المالي والبيئة العامة وهنا يمكن تقسيم البيئة إلى:

• البيئة القانونية

حيث أن النظام المالي المحاسبي لم تصاحبه مراجعة منظومة القوانين ذات العلاقة، ومنها على سبيل المثال:

أ- القانون الجبائي:

الذي لا يساير متطلبات تطبيق النظام المالي المحاسبي المستلهم من معايير المحاسبة الدولية والتي بدورها نشأت لتلبي متطلبات الممارسة المحاسبية في ظل الأنظمة الإقتصادية المتطورة في البلدان الغربية بشكل خاص، فنجد على سبيل الإستدلال أن ذهنية المحاسب في الجزائر يغلب عليه الطابع الجبائي على الطابع المحاسبي حيث يعتقد أن هدف الممارسة المحاسبية هو هدف جبائي بحت بل وصل الأمر إلى اعتبار الميزانية الجبائية هي الميزانية الرسمية التي يجب تقديمها لمختلف الأطراف ذات العلاقة، رغم أنها وثيقة موجهة حصريا للإدارة الجبائية، كما يمكن سرد كثير من المعوقات الجبائية التي تعترض التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المالي منها فرض طرق بعينها للاهتلاك وكذا تحديد سقف لقيم الأصول المهلكة بل يصل الأمر أحيانا إلى رفض كثير من الوثائق الإثباتية بحجة مكافحة التهرب الجبائي وهذا بشكل تعسفي دون سند قانوني، ومن الأمثلة الصارخة على ذلك تسجيل الإيجار التمويلي في الأصول وإدراج الإهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة كما نص عليه هذا النظام، فإن القانون الضريبي الحالي يسمح للمؤسسات بإدراج الإهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط (بوراس وكرماني، 2007).

ب- قانون العمل:

إن قانون العمل تم إصداره في ظل نظام إقتصادي يغلب عليه الطابع الإجتماعي حيث نلاحظ أنه يفرض أعباء على المؤسسة الإقتصادية مما يثقل كاهل المؤسسات الإقتصادية بتكاليف إضافية لا علاقة لها بمردودية المورد البشري فنجد أنه الأعباء الإجتماعية التي تتكفل بها المؤسسة لصالح العمال

والموظفين وتدفعها إلى الهيئات الإجتماعية تشكل حوالي 50% من كتلة الأجور وهي مستوى من الأعباء لم يسجل في أي دولة، كما يتم فرض وبعض المنح والعلاوات للعمال لا علاقة لها بالمردود والإنتاجية في العمل مثل علاوات المنطقة والتي تتباين من منطقة إلى أخرى مما يخل بمبدأ المساوات بين المؤسسات المثلثة في نفس القطاع.

ج- القانون التجاري :

هناك عدم توافق كبير بين القانون التجاري والنظام المالي المحاسبي فعلى سبيل المثال ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الإجتماعي غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبر عنصرا هامشيا (Résiduel)، فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاوله نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الإجتماعي.

• البيئة الإقتصادية

لا يخفى على أحد أن الإقتصاد الجزائري يفتقر إلى كثير من الآليات المنظمة منها:

- غياب المنافسة الحقيقية مع إرتباط الإقتصاد بالتسيير الإداري الموروث عن النظام الإقتصادي السائد قبل مايسمى بالإصلاحات الاقتصادية.

- عدم وجود سوق نشطة تساعد على تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.

- عدم توفر نظام معلومات يتميز بالمصدقية والشمولية يتيح للمستثمر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة.

- غياب أسواق مالية ذات الكفاءة تسهل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة.
- إن كثير من السلع والخدمات يتم التعامل بها فيما يسمى بالسوق الموازية وهي سوق غير رسمية يتم التداول فيها بعيدا عن الرقابة ودون استخدام الفوترة ودون استخدام أدوات التسوية المالية الرسمية وهذا يعقد أمر المؤسسات التي تجبرها ظروفها للتعامل في هذه السوق.
- تتطلب المعايير المحاسبية الدولية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات بحيث أن أي معلومة ضرورية لإتخاذ قرار إستثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بينما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في إطار يتميز بسرية ومحدودية المعلومات¹.

¹ الوردى خدومة، تقييم إستخدام النظام المحاسبي المالي في الجزائر خلال عقد من الزمن 2010-2019، مجلة الإقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 10، العدد 02، جامعة باتنة الحاج لخضر (الجزائر)، سنة 2020، ص ص 193- 196.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

إن نقطة البداية في التحليل المالي هي القوائم المالية وتعتبر من المخرجات الأساسية للمحاسبة، حيث يقوم المحاسب بإعداد هذه القوائم بناء على العمليات وتسجيلها وترحيلها وترصيدتها ومن ثم يأتي دور المحلل المالي في تفسير البيانات والأرقام الموجودة في هذه القوائم حتى تستفيد منها جهات مختلفة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية ومستخدامها

أولاً: مفهوم القوائم المالية

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية التي تقوم بإيصال مختلف المعلومات خاصة المالية منها، والتي تعبر عن الوضع الحقيقي للمؤسسة.

- تعرف القوائم المالية على أنها: وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلى أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات... إلخ)¹.
- وهناك تعريف آخر: "تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول وإلتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في إتخاذ القرارات المالية"².

¹ طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص38.

² سعيد عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "دراسة عينة من المؤسسات"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص3.

• وتعرف القوائم المالية أيضا على أنها: النتائج النهائية لنظام المعلومات المحاسبية، حيث يتم إعداد هذه القوائم للتعرف على نتائج أعمال المشروع والمركز المالي له، خلال فترة زمنية معينة، حيث أن هذه القوائم تقوم ببعث الطمأنينة لدى جميع الأطراف المعنية بأمور المنشأة الاقتصادية¹.

ومن هنا يمكن تعريف القوائم المالية على أنها هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير، والتقارير هنا ليست هدفا في حد ذاتها إنما وسيلة للحصول على معلومات والنتائج للإستفادة بها في إتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات وتقييم مركزها المالي.

ثانيا: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور. ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل مايلي:

1- المستثمرون:

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لإستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتوقع منها إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على إتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع، كما إن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

2- الموظفون:

¹ بوبكر عيساوي، عبد الفتاح ناني، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية "دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز بأدرار"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، أدرار، 2017/2016، ص14.

يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار وربحية أرباب الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

3- المقرضون:

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذ كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الإستحقاق.

4- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:

يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع لهم عند الإستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

5- العملاء:

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو إعتماذ.

6- الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المنشآت، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

7- الجمهور:

تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها¹.

المطلب الثاني: خصائص القوائم المالية وأهدافها

أولاً: خصائص القوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين كما توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة وتمثل الخصائص النوعية الأساسية كالاتي:

1/ القابلة للفهم

2/ الملائمة

3/ المصدقية

4/ القابلية للمقارنة

1- القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الفرض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الإقتصادية والمحاسبة كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى كل حال فإنه يجب عدم إستبدال المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية الملائمة لحاجات صانعي القرارات الإقتصادية بحجة من الصعب فهمها من قبل المستخدمين.

2- الملائمة:

¹ العربي موساوي، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية "دراسة ميدانية من خلال الإستبيان"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص ص 12-13.

تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر الإقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية ما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

– **الأهمية النسبية:** تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية.

3- المصدقية:

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون مؤثرة فيها ويعتمد عليها وتسمم المعلومات بالمصدقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق ما يقصد أن تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير مؤثر فيها بطبيعتها وطريقة تمثيلها لدرجة أن الإعراف بها موضع نزاع قانوني بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية بعد غير مناسب في حين أنه يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ من الظروف المحيطة بالمطالبة:

3-1 الجوهر قبل الشكل:

لكي تعتبر المعلومات تعبيراً صادقاً عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي تفهم أنها تعبر عنها فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقد لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية وليست لمجرد شكلها القانوني.

3-2 الحياد:

يجب أن تتضمن المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتضمن بالمصدقية ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة إختبار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

3-3 الحيلة والحذر:

من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملائمة لكثير من الأحداث والظروف التي يمكن تجنبها مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل وتقدير العمر الإنتاجي للوصول الثابتة والمطالبات والضمانات التي يمكن أن تحدث، ويعتبر بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيلة والحذر عند إعداد القوائم المالية.

3-4 الإكمال:

من أجل أن تتصف بالمصدقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائم.

4- القابلية للمقارنة:

يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الإتجاهات في المركز المالي في الأداء. كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيم مراكزها المالية أدائها والتغيرات في مراكزها المالية.

وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية متشابهة والأحداث يجب أن يتم على أساس ثابت في المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة على أساس ثابت للمنشآت المختلفة¹.

ثانياً: أهداف القوائم المالية

للقوائم المالية عدة أهداف منها:

¹ بن قنونة هوارية، النظام المحاسبي المالي وآثاره على مكونات القوائم المالية "دراسة حالة بمؤسسة ترانس كنال 02 بوادي وهيو"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2014-2015، ص ص 36-37-38.

- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي، والآداء، والتغيرات في المركز المالي للوحدة والتي تكون مفيدة لمدى واسع في المستخدمين عند إتخاذ القرارات الإقتصادية¹.
- تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية لا توفر دائما كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الإقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.
- تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات إقتصادية قد تضم، على سبيل المثال قرارات الإحتفاظ بإستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها².
- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في إتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.
- تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الإقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.
- تقييم قدرة المنشأة على إستخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها وإستمراريتها³.

¹ أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص35.

² أمين السيد، أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص47.

³ بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014، ص58.

المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية

تتضمن المجموعة الكاملة والتي تشكل الحد الأدنى من القوائم المالية مايلي:

1- قائمة المركز المالي (الميزانية): وهي قائمة تتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ

معين.

2- قائمة الدخل: وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات

والمكاسب بالمصاريف والخسائر عن فترة مالية معينة.

3- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: وهي قائمة تتضمن:

- كل التغيرات في حقوق الملكية.

- التغيرات في حقوق الملكية التي لا تظهر بسبب عمليات مع أصحاب حقوق الملكية كمارسات تتم من

قبلهم باعتبارهم مالكين.

4- قائمة التدفقات النقدية: وهي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والإستثمارية

والتموليلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المنشأة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمنشأة في

تاريخ معين وتكتسب أهميتها إستنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز

المالي يتم إعدادها إستنادا إلى أساس الإستحقاق.

5- الملاحظات: تتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، وتشمل ملخصا للسياسات

المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق بنود القوائم المالية، إضافة لإفصاحات عن الإلتزامات والأصول الطارئة

وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال.

وهناك تقارير أخرى تتعلق بمصادر أموال المنشأة، وكذلك موارد المنشأة التي لا يتم الإعتراف بها في الميزانية

إستنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRSs.

والنسبة للتقارير التي تعرض خارج نطاق القوائم المالية- وتشمل التقارير المالية التي تعد لأغراض الإستخدامات الداخلية للإدارة، التقارير البيئية، وقوائم القيمة المضافة- فتعتبر خارج نطاق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs¹

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 97-98.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يعتبر إعداد القوائم المالية من أهم أهداف المحاسبة المالية وذلك لما لها من أهمية في توصيل المعلومات إلى المتعاملين الإقتصاديين، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: عرض قائمتي المركز المالي (الميزانية) والدخل (حسابات النتائج)

أولا: عرض قائمة المركز المالي (الميزانية)

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقدمها المحاسبة نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها، سواء لأصحاب المشروع أو المستفيدين منها، لذلك يجب أن تعد بصورة صادقة وصحيحة ودقيقة لكي تعبر عن المركز المالي للمشروع في تاريخ إعدادها.

✓ تعريف قائمة المركز المالي

الميزانية هي القائمة التي تصور المركز المالي للوحدة الإقتصادية في تاريخ معين، أي هي المرآة التي ينعكس عليها المركز المالي للوحدة في التاريخ الذي وضعت فيه.

وتوفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فيتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو إتجاه الغير.

ووفقا للمعيار الدولي رقم (01): "تعد الميزانية العمومية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان المركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشأة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها. ويمكن تقديم تعريف شامل للميزانية على أنها "صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة في تاريخ محدد، تبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية والفصل بين العناصر الجارية والغير الجارية"¹.

¹ زروخي علاء الدين، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية - دراسة ميدانية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وجباية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، 2016/2017، ص26.

✓ أهداف قائمة المركز المالي

تقدم قائمة المركز المالي معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي:

أ- **السيولة:** وتتمثل بالنقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة أقدر على تسديد إلتزاماتها¹.

ب - **القدرة على سداد الديون طويلة الأجل:** تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة سداد المنشأة للديون طويلة الأجل عند الإستحقاق، فكلما كان على المنشأة التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرة المنشأة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب إرتفاع المخاطرة لدى هذه المنشأة، كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل: الفوائد وأقساط تلك الديون.

ج - **المرونة المالية:** إن هذا المفهوم أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية، والذي يمكنها من الإستجابة للإحتياجات والفرص غير المتوقعة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المنشأة للفشل المالي.

كما تقدم الميزانية تطورا عن حجم نشاط المنشأة من خلال مجموع الموجودات وتعطي كذلك تصور عن حجم ونوعية مواردها الإقتصادية (الأصول) وهيكل الإلتزامات المرتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة في تلك المصادر الإقتصادية².

✓ محتويات قائمة المركز المالي

تتكون قائمة المركز المالي من العناصر التالية:

أ- **الأصول:** وهي موارد يتم السيطرة عليها من قبل المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة ويتوقع أن تدفق منها منافع إقتصادية مستقبلية إلى المنشأة، وتقسّم إلى الأصول المتداولة كالنقدية والنقدية المعادلة والمدينين والمخزون،

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص30.

² محتوى قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) ومكوناتها وأهدافها ومحدداتها على الموقع [reading<https://almerja.com](https://almerja.com) تاريخ الإطلاع

2022/03/30 على الساعة 16:36.

والأصول غير المتداولة كالممتلكات والمنشآت والأجهزة والمعدات، ويطلق أحيانا على الأصول بالموجودات، وسواء أطلق عليها بالأصول أو الموجودات فهي ترجمة لكلمة Assets والتي تمثل حقوق المنشأة التي تملكها أو تسيطر عليها¹.

ب- الخصوم: هي تضحيات مستقبلية محتملة بمناقع إقتصادية ناشئة عن الإلتزامات الحالية للمنشأة المعنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات للأصول الأخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث، ولكي يوصفها البند بأنه إلتزام يجب توفير الشروط التالية:

- يتطلب الإلتزام أن تقوم المنشأة بتسوية الإلتزام الحالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.

- لا يمكن تفادي الإلتزام.

- وقوع الحدث الملزم للمنشأة².

ج- حقوق الملكية: وهي القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الإلتزامات، ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع المنشأة وفيما إذا كانت فردية أو شركة تضامن أو شركة مساهمة، فمثلا في الشركة المساهمة تتضمن حقوق الملكية رأس المال والإحتياطات والأرباح المحتجزة، ويعطي هذا التصنيف معلومات ملائمة لمتخذي القرارات لترشيد عملية إتخاذ القرارات لديهم³.

✓ شكل قائمة المركز المالي حسب النظام المحاسبي المالي (أنظر الملحق رقم 01)

ثانيا: عرض قائمة الدخل (حسابات النتائج)

هناك مسميات متعددة لهذه القائمة إذ أن تعبير قائمة الدخل هو تعبير سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، ويعرض عادة في شكل تقرير مالي يعبر عن نتيجة الأعمال في فترة معينة، مبتدئ بالمبيعات مطروح منها تكلفة

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص57.

² أمين السيد، أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص501.

³ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص59.

المبيعات والمصاريف الأخرى، أما أن في بريطانيا فيستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر، وفي فرنسا يسمى بجدول حسابات النتائج، كما أن النظام المحاسبي المالي الجديد الذي سوف يطبق في الجزائر بداية من جانفي 2010 يسمى قائمة الدخل بجدول حسابات النتائج¹.

✓ تعريف قائمة الدخل

هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة².

✓ أهداف قائمة الدخل

تزود قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمنشأة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة، ويمكن تحديد أهداف قائمة الدخل على النحو التالي:

- 1- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمشروع.
- 2- تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المشروع بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمشروع (تعظيم القوة الإيرادية).
- 3- توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الإقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية.
- 4- التقرير (الأعلام) عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع، والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها، والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقا.
- 5- تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المنشأة.

¹ سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة مؤسسة إقتصادية)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص33.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الفصل الثالث، 1.230، ص24.

6- معرفة الملاك لنتائج إستثماراتهم في المنشأة¹.

✓ محتويات قائمة الدخل

هناك عناصر أساسية يجب إظهارها في قائمة الدخل وهي:

1-الإيرادات: هي تدفقات داخلية أو زيادات أخرى في أصول المنشأة أو تسوية لإلتزاماتها خلال فترة زمنية

معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية والمستمرة للوحدة.

2- المصروفات: هي تدفقات خارجية أو أي إستخدام للأصول أو التحميل بالإلتزامات خلال فترة زمنية

معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي أنشطة أخرى تتشكل منها العمليات الرئيسية للوحدة².

3- المكاسب: وتمثل الزيادة في المنافع الإقتصادية للمنشأة سواء كانت بسبب النشاطات العادية أو غير

العادية مثل المكاسب الناتجة عن بيع الأصول غير المتداولة.

4- الخسائر: وتمثل النقص في المنافع الإقتصادية للمنشأة التي تنتج عن النشاطات العادية أو النشاطات

غير العادية مثل المكاسب الناتجة عن بيع الأصول غير المتداولة³.

✓ شكل قائمة الدخل حسب النظام المحاسبي المالي (أنظر الملحق رقم 02)

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

² زروخي علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 31.

³ أحلام قادري، فاطيمة هزوات، تقييم جودة الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS01) ومدى توافقه مع النظام المحاسبي المالي (SCF)، مذكرة مقدمة إستكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2020/2019، ص ص 50 - 51.

المطلب الثاني: عرض قائمتي التدفقات النقدية (سيولة الخزينة) وتغيرات حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

أولاً: عرض قائمة التدفقات النقدية (سيولة الخزينة)

تعتبر قائمة التدفقات النقدية والتي تسمى كذلك جدول تدفقات الخزينة من القوائم الإجبارية الواجب إعدادها من قبل المؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة الدولية، تتم مناقشة جدول تدفقات الخزينة من خلال تعريفه والهدف الذي يحققه وتعريف الأنشطة التي تتضمنها.

✓ تعريف قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية هي التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها والخاصة بمؤسسة معينة فالنقدية تتضمن النقدية والصندوق والودائع تحت الطلب أما ما في حكم النقدية فهي الإستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة، ويكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلاً¹. والهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المصادر النقدية الواردة للمؤسسة وكذا إستخداماتها بالإضافة إلى ذلك فإنها توفر معلومات عن الأنشطة التمويلية والإستثمارية للمؤسسة والتي تساعد كل من الإدارة والمستثمرين والدائنين والمستخدمين للقوائم المالية².

✓ أهداف قائمة التدفقات النقدية

- هناك عدة أهداف لقائمة التدفقات النقدية أهمها:
- قياس مستوى السيولة على المدى القصير.
 - التخطيط للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
 - إيجاد معيار محدد للحكم على مدى كفاءة الأداء النقدي.
 - المساعدة في التعرف على أوقات حدوث العجز والفائض النقدي.
 - وضع برنامج زمني للتحصيل والتسديد النقدي المناسب.

¹ أحمد نو، مرجع سبق ذكره، ص782.

² شجري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الإقتصادية " دراسة حالة: سونلغاز"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص140.

- تحديد كمية ونوعية الإحتياجات النقدية التي تتزامن مع موعد الدورة التجارية.
 - لفت نظر الإدارة العليا للإنحرافات النقدية المتوقعة.
 - المساعدة في إتخاذ القرارات الخاصة بالشراء والبيع.
 - المساهمة في الإقتصاد بإستعمال النقد المتاح¹.
- ✓ محتويات قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية لتقديم المعلومات الآتية للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين:

1- التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة الرئيسية الثلاثة للمشروع، التشغيلية، الإستثمارية والتمويلية.

2- أسباب الإختلاف بين صافي الربح والمحاسبة (تطبيقاً لأساس الإستحقاق والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما)، وبين صافي التدفقات النقدية.

3- أثر التدفقات النقدية على المركز المالي للمشروع.

وقد حدد المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95 الشكل والمحتوى لقائمة التدفقات النقدية والتي يجب أن تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التالية:

أ- الأنشطة التشغيلية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمشروع من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع.

ب- الأنشطة الإستثمارية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الإستثمارية التي يقوم بها المشروع من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الإستثمارات في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للشركات الأخرى.

¹ نسرين فرحات، أهمية إستخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية "دراسة حالة مؤسسة البناء والعمران"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2016، ص ص51-52.

ج- الأنشطة التمويلية: وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم¹.

✓ شكل قائمة التدفقات النقدية حسب النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من النماذج لجدول تدفقات الخزينة الصادرة عن هيئات مالية وجامعات ومعاهد مختصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصيته في التحليل تتناسب مع كل حالة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي والمالي طريقتين في عرض جدول تدفقات الخزينة:

أ- الطريقة المباشرة:

وهذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة وكذلك النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد. وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للشركة مثل السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراه وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة.

ب- الطريقة غير المباشرة:

وهي أكثر الطرق شيوعاً في الإستخدام العملي لبيان صافي تدفقات النقدية من العمليات لأنها يسهل إعدادها. وهي تركز على الفرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات. وتبدأ هذه الطريقة بصافي الربح المتوصل إليه من قائمة الربح ثم يعدل بعناصر الإيرادات والمصروفات أو المكاسب والخسائر التي لا تحتوي على تدفقات نقدية مثل الإهلاك والنفاد للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة ومكاسب (وخسائر) بيع الأصول الثابتة وغيرها من العناصر التي تمثل قيوداً دفترية دون أن يكون لها أثر على التدفق النقدي.

كما أن القائمة المعدة على أساس الطريقة غير المباشرة تركز على التغير في حسابات الأصول والالتزامات المتداولة. فالتغير في المخزون والمدنيين والأصول المتداولة الأخرى تستخدم لتحديد التدفقات النقدية². (أنظر

الملحق رقم 03

¹ كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، كلية التجارة، الإسكندرية، 2006، ص 156.

² كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-160-161.

ثانيا: عرض قائمة تغيرات حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

جدول تغيرات حقوق الملكية يقدم المعلومات التفصيلية عن حركة الأموال الخاصة خلال فترة زمنية معينة، وهو المكمل لبقية القوائم المالية الأخرى.

✓ تعريف قائمة حقوق الملكية

يشكل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنوان من العناوين التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

ومن المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول يخص الحركات المتصلة بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.
- عرض جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي¹.

✓ أهداف قائمة تغيرات حقوق الملكية

- تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة.
- تغير الأموال الخاصة بين تاريخ الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة.

¹ طير لويبة، سايجي بهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة "دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر 02 في المحاسبة والتدقيق، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014/2015، ص 38.

- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين¹.

شكل قائمة تغيرات حقوق الملكية (أنظر الملحق رقم 04)

المطلب الثالث: الإيضاحات الملحقة (الملاحق)

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءاً لا يتجزأ منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم. وقد سبق الإشارة إلى المعلومات التي يتوجب عدم إدراجها ضمن قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وبالتالي يتوجب إدراجها ضمن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية.

✓ أهداف الإيضاحات

حسب معيار المحاسبة الدولي فإن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تساهم في تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المنشأة في إعداد القوائم المالية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية.
- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات في صلب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، إلا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتويات القوائم المالية.

وقد حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (01) ترتيب محدد لعرض الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، على اعتبار أن هذا الترتيب سيساعد مستخدمي القوائم على عملية مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة، وهذا الترتيب هو:

¹ شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص56.

- عبارة تقييد بامثال المنشأة للمعايير المحاسبية الدولية.
- عرض أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة.
- معلومات موضحة ومؤيدة للبنوك المعروضة في صلب القوائم المالية مع إستخدام نفس الترتيب التي عرضت فيه البنود في القائمة بنفس ترتيب القوائم المالية.
- إفصاحات أخرى مثل الإفصاحات المتعلقة بالالتزامات المحتملة (الطارئة) بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (37) والتعهدات التي قدمتها المنشأة للغير ولم تظهر في القوائم المالية، وكذلك الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية¹.

✓ شكل قائمة الإفصاحات الملحق (أنظر الملحق رقم 05)

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

خلاصة الفصل

من المزايا التي يوفرها تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري كونه متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وسده للثغرات بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها، وذلك يعزز من مسار اندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي ويساعد على إنشاء سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات من خلال تشجيع الإستثمار.

ومن أهم أهداف ومكونات التقارير المالية، نجد أن الهيئات المحاسبية الدولية أولت اهتماما كبيرا بها وذلك بفرض قوائم مالية جديدة (إضافة إلى قائمة المركز المالي وقائمة الدخل... إلخ) التي تبين كل التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية (أنشطة الإستثمار وأنشطة التمويل)، وذلك بهدف توضيح أسباب العجز أو الفائض في الخزينة الناتجة عن كل نشاط، وقائمة تغيرات حقوق الملكية التي تهدف إلى توضيح حركة رؤوس الأموال الخاصة والمؤثرة في ذلك، كما تم إستحداث قائمة أخرى تتمثل في الملاحق والتي هي عبارة عن الإيضاحات والهوامش المتعلقة بالسياسات المحاسبية خلال إعداد القوائم المالية وأهم الجداول الملحقة بالقوائم المالية.

ومنه إستنتجنا أن القوائم والتقارير المالية هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي والذي تفصح فيه المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ومركزها المالي ونتائجها المتحققة خلال الدورة المالية، مما تساعد على إتخاذ القرارات السليمة من طرف جميع مستخدميها.

الفصل الثاني

أثر النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية

- المبحث الأول: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز
- المبحث الثاني: دراسة التغيرات التي طرأت على القوائم المالية.

تمهيد

كما ذكرنا في الفصل الأول عن دراسة القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي، وإلى أي مدى يؤثر هذا النظام الجديد على تلك القوائم، ومن أجل التعمق أكثر في الدراسة وجب علينا ربط الجزء النظري بجزء تطبيقي يهدف إلى اختبار الفرضيات المقترحة في الإشكالية واستخلاص النتائج المهمة التي لا يمكن الوصول إليها، إلا من خلال الدراسة التطبيقية، وفي هذا الفصل تم عرض القوائم المالية لشركة توزيع الكهرباء والغاز والتي هي ملزمة بعرض قوائمها وفق ما جاء في SCF ولقد إعتدنا في هيكل الدراسة الميدانية إلى مبحثين كل مبحث يتناول ما يلي:

المبحث الأول: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز

المبحث الثاني: دراسة التغيرات التي طرأت على القوائم المالية.

المبحث الأول: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز

تعتبر شركة سونلغاز من أقدم المنشآت القاعدية التي عرفتها الجزائر، فهي مؤسسة عمومية للكهرباء والغاز حيث تقوم بالمساهمة في التنمية الإقتصادية والصناعية.

وللتعرف أكثر على هذه الشركة سوف نتطرق إلى نشأتها وتطورها وأيضا إلى مهامها وأهدافها.

المطلب الأول: نشأة وتطور شركة سونلغاز

أولا: لمحة تاريخية عن الشركة

لقد بدأت الإضاءة في الجزائر منذ 1929 والتي جسدت الشبكة الكهربائية بين سنة 1927 و 1929 مجموع قدره 6000 كلم، وهذا الخط بين المتوسط العالي، والمنخفض ولهذا اعتبرت سونلغاز عاملا تاريخيا في مجال تمويل الطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر.

وتتمثل مهامها في الإنتاج والنقل والتوزيع عبر قنوات، وقوانينها الجديدة أيضا أعطت توسيع نشاطها نحو مجالات أخرى للنهوض بقطاع الطاقة مقدمة لفائدة المؤسسة في مجال تجارة الكهرباء والغاز إلى الخارج.

ثانيا: مراحل تطور شركة سونلغاز

مرت شركة سونلغاز بمراحل عديدة تمثلت فيما يلي:¹

5 جوان 1947: إنشاء كهرباء وغاز الجزائر EGA.

بالمرسوم 47-1002 يسند تسيير المؤسسات المؤممة للكهرباء والغاز في الجزائر إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تدعى شركة كهرباء وغاز الجزائر EGA.

1969: إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز.

بالمرسوم رقم 69/59 من يوم 26 جويلية الصادر بالجريدة الرسمية في الأول من أوت 1969 أنشئت الشركة الوطنية للغاز (سونلغاز) محل الكهرباء والغاز بالجزائر (EGA) التي حلت حسب نفس المرسوم، وقد حدد المرسوم لها مهمة رئيسية تتمثل في الإندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد. إن احتكار إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة، كما أن

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

سونلغاز وجدت نفسها وقد أسند لها إحتكار تسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن وهذا لجميع أصناف الزبائن (الصناعيون، محطات توليد الطاقة الكهربائية، زبائن المنزل) وقد تطلب ذلك إنجاز وتسيير قنوات النقل وشبكة التوزيع.

1983: إعادة هيكلة سونلغاز.

كهريف: أشغال الكهربية.

كهركيب: تركيب البنى التحتية والإنشاءات الكهربائية.

كناغاز: إنشاء قنوات نقل وتوزيع الغاز.

إنرقا: أشغال الهندسة المدنية.

AMC: صناعة العدادات وآلات القياس والمراقبة.

1991: نظام أساسي جديد لسونلغاز.

سونلغاز: الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تغير من طبيعتها القانونية وتصبح المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (قرار تنفيذي رقم 91-475 ليوم 14 ديسمبر 1991).

1995: سونلغاز (EPIC) كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

5 فيفري 2002 تحول المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري إلى شركة قابضة لشركات ذات أسهم تمارس بواسطة فروعها نشاطات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز.

2004 إنشاء ثلاث شركات "مهن"

- شركة إنتاج الكهرباء.

- شركة مسير شبكة نقل الكهرباء.

- شركة مسير شبكة نقل الغاز.

2005 إنشاء الشركة المدنية لطلب العمل وشركة البحث وتطوير الكهرباء والغاز.

2006 بروز أربع شركات توزيع الكهرباء والغاز:

- شركة توزيع الكهرباء والغاز للجزائر العاصمة.
- شركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط.
- شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق.
- شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب.

2007 إنشاء معهد التكوين في الكهرباء والغاز.

2009 إنشاء شركات الهندسة وأنظمة المعلومات والتسيير العقاري ليتم استكمال تحويل سونلغاز إلى

شركة قابضة لشركات.

يضم الجمع اليوم علاوة عن الشركة الأم، 32 فرعا و6 شركات بالمساهمة المباشرة.

ثالثا: أهداف شركة توزيع الكهرباء والغاز

ورد في المادة 06 من المرسوم رقم 26-195 المتضمن القانون الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء

والغاز المسماة سونلغاز (ش، ذ، أ) مايلي وتهدف سونلغاز إلى:

1- إنتاج الكهرباء والغاز في الجزائر ونقلها وتوزيعها وتسويقها.

2- نقل السوق لتلبية حاجيات السوق.

3- توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه.

4- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها.

5- دراسة كل شكل أو مصدر للطاقة وترقيته وتنميته.

6- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية كل نشاط يمكن أن يترتب عنه فائدة

سونلغاز (ش. ذ. أ) وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف

الشركة لاسيما البحث عن المحروقات وإستكشافها وإنتاجها وتوزيعها.

- 7- تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو في الخارج مع شركات جزائرية أو أجنبية.
- 8- إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحياسة كل حقيبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.
- 9- يكون توزيع الشركة الوطنية للكهرباء والغاز كما يلي:
- سونلغاز توزيع الجزائر SDA فيها 03 ولايات: الجزائر، بومرداس، تيبازة.
 - سونغاز توزيع الوسط: تخص البلدية.
 - سونلغاز توزيع غرب: تخص ولاية وهران.
 - سونلغاز توزيع غرب: تخص ولاية قسنطينة.

المطلب الثاني: تقديم لفرع المؤسسة موضوع الدراسة

شركة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي مكلفة وفي نطاق إختصاصها بتوزيع الكهرباء والغاز وكذلك تلبية حاجات الزبائن من حيث التكلفة وجودة الخدمات.

أولاً: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز

فبالنسبة لمديرية واد سوف فهي نشأة في أواخر الثمانينات وذلك نظرا للكثافة السكانية الكبيرة بعدما كانت الولاية تتزود بالطاقة الكهربائية عن طريق وكالة الوادي التابعة لمركز التوزيع ببسكرة وتقع مديرية التوزيع بالوادي في وسط المدينة شارع محمد خميستي.

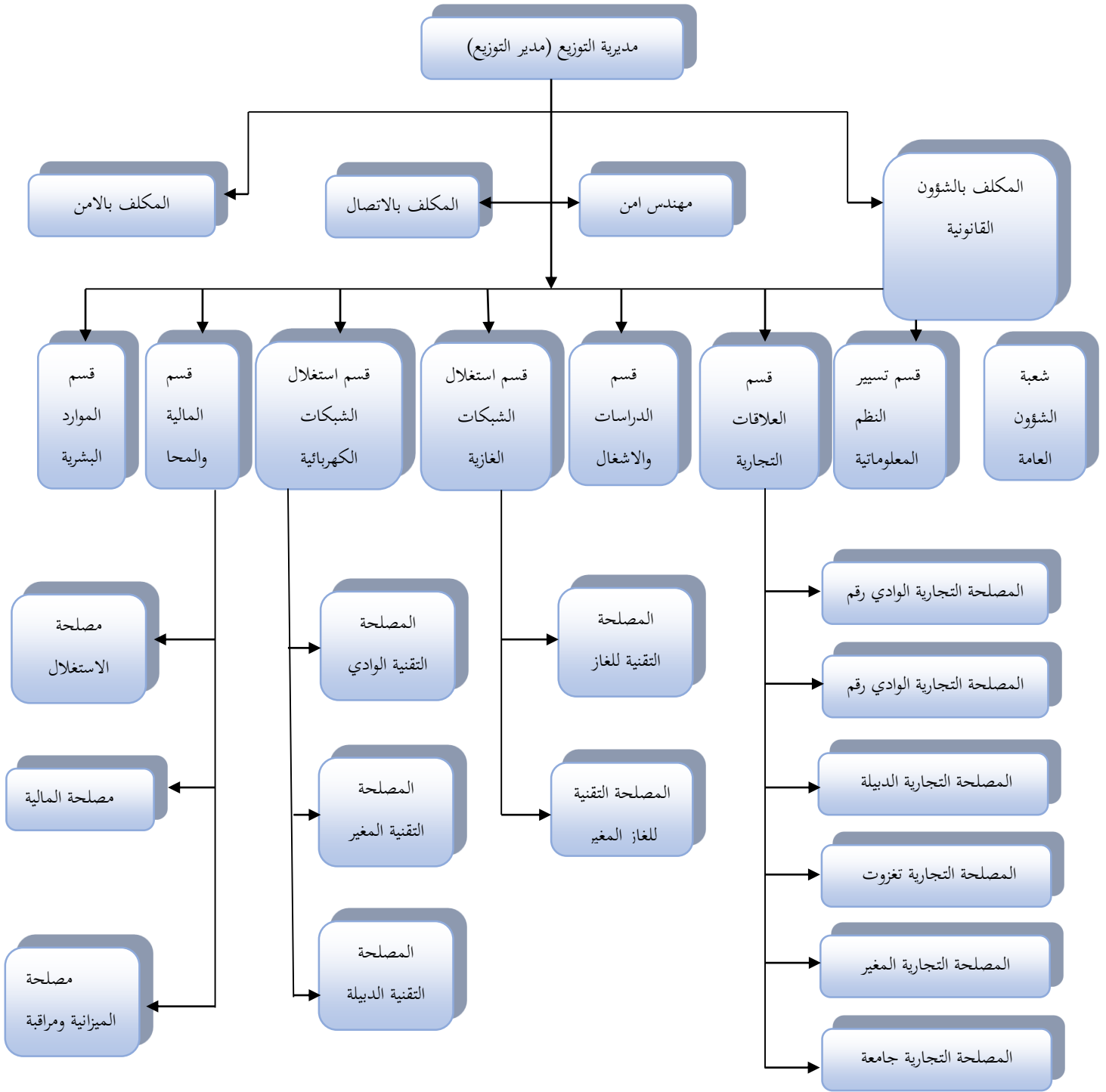
ثانياً: الهيكل التنظيمي ووظائف كل قسم لشركة توزيع الكهرباء والغاز

أ- الهيكل التنظيمي:

يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة من بين العوامل التي تؤدي لإبراز طريقة نشاطها، فإنتظام الوظائف وترابطها يؤدي بالضرورة إلى مسايرة المحيط الذي تعيش فيه، حيث تسعى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز إلى الإهتمام بهذا التنظيم من خلال إجراء التعديلات اللازمة حسب متطلبات النشاط.¹

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الوسط فرع الوادي



المصدر: مصصلحة الموارد البشرية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز (سونالغاز) بالوادي

ب- الوظائف:

مدير التوزيع: يعتبر المدير المسؤول الأول في المديرية، ويتمثل دوره في الإشراف على جميع العمليات التي تقوم بها الفرع والمصادقة عليها ويقوم بدراسة جميع التقارير وتحليلها وتقديم نسخ منها للسلطات العليا ويتمثل دوره كذلك في مراقبة أداء العمال لعملهم وهو يمثل الفرع في المديرية الجهوية والمؤسسة الأم.

المكلف بالشؤون القانونية: وهو عبارة عن قسم تابع لقسم الوسائل ثم تغير وأصبح قسم مستقل يعمل على حل الخلافات بين الموظفين ويتمثل دوره في:

- مساعدة الهياكل في إدارة المشاكل القانونية للمؤسسة.
- متابعة تنفيذ قرارات المحاكم.
- تمثيل الشركة من مدير التوزيع بواسطة وفد التوزيع أمام المحاكم وإتخاذ إجراءات ودية من أجل المجتمع.
- تعميم ونشر المعلومات المتعلقة بالمتطلبات القانونية وفي صياغة العقود والمواصفات.
- إتخاذ تدابير لضمان إسترداد الديون من جميع الأنواع.
- إضفاء الطابع الرسمي وإدارة ملفات المطالبات.
- مراجعة وتجهيز المطالبات من جميع الأنواع.
- مهندس أمن:** ويكمن مهامه في مايلي:
- جعل جدول زمني للزيارات مع برنامج التوعية.
- تحضير الاجتماعات نيابة عن مدير المبيعات.
- تنفيذ جميع المبادئ التوجيهية ومتطلبات السلامة.
- زيارة المواقع (يعمل الجديدة والقائمة).
- إعداد وأهمية الحادث الغاز والكهرباء للمقاطعة.

- نشر سجلات نوع الإصابات.

- وضع برنامج سنوي من الإجراءات.

- المشاركة في التنبؤات معدات السلامة.

المكلف بالاتصال: وهي تتكلف بالاتصالات الداخلية والخارجية للمؤسسة، ويتمثل مهامه في ما يلي:

- تطوير وتنظيم المعلومات للجمهور والعملاء الذين يستخدمون وسائل الإعلام المناسبة (النشرات

والمقصقات، والصحافة والإذاعة المحلية، والكتيبات ...)، استنادا إلى سياسات التي وضعتها الشركة.

- المشاركة مع الإدارة العليا للشركة.

- اقتراح الموضوعات على الدعاية والمعلومات استنادا إلى ملاحظات العملاء المحليين.

- المحافظة على علاقات وثيقة مع وسائل الإعلام (تلفزيون، راديو، صحف...).

المكلف بالأمن الداخلي: يسهر دائما على أمن المؤسسة ويتمثل مهامه فيما يلي:

- إتباع جميع جوانب إدارة السلامة الداخلية لتوزيع الكهرباء والغاز الإنقسامات (الدوائر) وكذلك

الإنقسامات ومكاتب المبيعات بشكل دائم.

- إبلاغ المديرية العامة بانتظام مساعد / EIS عن حالة EIS خلال كامل الأراضي الإقليمية.

- إنشاء حسابات المقدمة في الوقت الحقيقي عند الأحداث التي تؤثر على EIS.

- إجراء عمليات تفتيش دورية لهياكل التوزيع في ظل الإنتاج للتحقق من حالة الجهاز للأمن الداخلي.

- تطوير خطة الأمن الداخلي (ISP) و ORSEC توزيع الإتجاه بالتعاون مع السلطات مهندس والسلامة.

شعبة الشؤون العامة: ويتمثل مهامه في ما يلي:

- إدارة وصيانة المساكن التابعة لمديرية التوزيع.

- الإدارة والمصالحة لملف المساعدة وإقتراح الإصلاحات وأصول الإخراج.

- يوفر منافع للعلاقات الخارجية (تذاكر الطيران والفنادق، إلخ...).

- إدارة عقود الخدمات الخارجية.

- تطوير وتنفيذ البرنامج الإستثماري.

- تنفيذ البرنامج وشراء المعدات في السوق المحلية وفي الخارج.

قسم تسيير النظم المعلوماتية: يتكلف بتسيير الشبكة المعلوماتية ويتمثل مهامه في:

- صيانة أنظمة التشغيل : AIX، لينكس، ويندوز 2003 خادم.

- إدارة قواعد البيانات: CMS، GDOMT، والغاز وGDOGDS.

- إدارة وصيانة أجهزة الحاسوب.

نظم إدارة المعلومات:

- تركيب وتكوين، وصيانة وإصلاح أنظمة التشغيل: AIX، لينكس، ويندوز خادم 2003 إلخ...

- إدارة شبكة الإتصال المحلية (LAN) والإتصالات.

- إدارة حسابات المستخدمين وحقوق الوصول إلى موارد البرامج والأجهزة على الخادم والشبكة.

- صيانة معدات الشبكات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

صيانة أجهزة الكمبيوتر:

- تركيب وتحديث أنظمة التشغيل والمرافق العامة.

- تقديم المشورة والمساعدة للمستخدمين وتشخيص وإصلاح الأعطاب.

- جدول منتظم في مكاتب المبيعات لصيانة المعدات.

قسم العلاقات التجارية: هو قسم يتكلف بتسيير المصالح التجارية المتواجدة بالمصلحة، وينقسم إلى

مصلحتين:

أ- مصلحة تقني تجاري: توجد فيه مجموعة ربط الزبائن الجدد التي تهتم وتمثل مهامها فيما يلي:

- استقبال زبائن الكهرباء والغاز وتسجيلها.

- وضع فاتورة الدفع.

ب- مصلحة الزبائن:

- تهتم بمراقبة فواتير العداد.

- تهتم بوضع فواتير التغطية.

قسم الدراسات والأشغال: البعثات والوظائف دراسات الخدمات والكهرباء، والمجلس الوطني للمقاومة

وبرنامج النظافة هي المسؤولة عن إدارة المشروع لبرامج الأعمال الكهربائية لربط عملاء جدد NCR والبرامج

على ما يلي:

- دراسة الطلبات التي ورد في اتجاه التوزيع.

- مراقبة ورصد وتفتيش مواقع البناء من حيث البرمجة ونوعية الخدمات التي تقدمها الإدارة.

- إدارة المواقع وحل المشكلات وتنسيق أنشطة مختلف الشركات والمشرفين على العمل.

- ضمان الامتثال للمعايير التقنية والسلامة.

من حيث الدراسات والكهرباء: ويتمثل مهامه في:

- الاهتمام في هذه الدراسة في إيصال الكهرباء والتي تلقتها إدارة التوزيع.

- نشر وظيفة القبول والموافقات والمشرفين على وحدات تحكم عمل الكهرباء.

- تحليل التقارير الواردة من الفروع.

من حيث الدراسات والغاز: ويتمثل مهامه في:

- الاهتمام في هذه الدراسة في إيصال الغاز والتي تلقتها إدارة التوزيع.

- نشر وظيفة القبول والموافقات إلى وحدات تحكم العمل والمشرفين على الغاز.
- ضمان إمدادات منتظمة من المواقع.

قسم استغلال الشبكات الغازية: ويقوم هذا القسم بـ¹:

- ضمان جودة واستمرارية شبكات الغاز في تشغيلها خلال تجربتها لضمان عملها جيدا.
- الامتثال لقواعد السلامة في الشبكات المنزلية.
- ضمان تحديد وإعداد وتحديث صحائف بيانات الغاز وتوفير شبكة إحتياطية المناورة.

قسم استغلال الشبكات الكهربائية: يسير شبكة الكهرباء والخطوط الرئيسية وكل مايتعلق بشبكة

الكهرباء، وينقسم إلى مصلحة تطوير شبكة الغاز وشعبة الأعمال تحت ضغط منخفض.

قسم المالية والمحاسبة: يعتبر القسم المحاسبي والمالي أساس المؤسسة حيث يسهر على استعمال

أفضل التقنيات لمتابعة النشاطات في المؤسسة ويجل كل الكتابات المحاسبية انطلاق من التقدم النقدي للتحركات المالية وهذه المعلومات تسمح بتقدير إنجازات المؤسسة ويتكون من ثلاث مصالح:

- مصلحة الاستغلال.

- مصلحة المالية.

- مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير.

قسم الموارد البشرية: يضمن قسم الموارد البشرية تسيير الموظفين على مستوى منطقة التوزيع ويحدد

الشروط الداخلية لتطبيق هذه السياسة التي تضمن السير الحسن للعمال ويقوم هذا أيضا بـ:

- تنسيق أنشطة الموظفين داخل مديرية التوزيع، بما في ذلك تجنيد والاستقبال/التكامل، وتعيين والترقية

والنقل...

- تنفيذ سياسات إدارة الموارد البشرية التي بدأتها المديرية العامة.

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

- تأكد من إعداد وتشغيل خطط الأجور والعناصر المتغيرة للعودة لسجلات الرواتب، وتجهيز المطالبات.
- ضمان ومراقبة والتحكم في ظروف تطبيق قواعد إدارة شؤون الموظفين.
- التنسيق مع مركز الصحة المهنية والوكالات الخارجية.

المطلب الثالث: مهام قسم المالية والهيكل التنظيمي

يتكون قسم المحاسبة من عدة موظفين منهم الإطارات وغير الإطارات هي تابعة للمديرية، وهي مجموعة من المصالح المكلفة بتحقيق أهداف والبرامج المسطرة مسبقاً، كما تعتبر النواة الأساسية لنظام المحاسبة في مؤسسة سونلغاز لكونها تعمل على تحديد النتائج وتقديم المعطيات القابلة بإجراء مختلف الميزانيات.

أولاً: المهام

أ- مصلحة الاستغلال: مهام رئيس مصلحة الاستغلال هي:

- تنسيق ومتابعة الأعمال والوظائف المودة من طرف أعوان المصلحة.
- إنشاء جدول الأجور في آخر السنة.
- المساهمة في الأعمال المحاسبية في نهاية السنة.

مهام المكلف بالدراسات:

- القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالإهلاكات في آخر السنة.
- القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالإشعارات التبادل الداخلي.
- إنشاء التصريحات الشهرية للضرائب.
- متابعة وتقريب الحسابات الخاصة بالضرائب.
- تحديد رقم الأعمال للمديرية الجهوية.
- تحديد رقم الأعمال السنوي الخاضع للضريبة ومتابعة عمليات الجرد.

مهام المحاسب 01:

- المراقبة والقيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالصندوق.
- المراقبة ومعالجة الملف المحاسبي الخاص بالشهرية للشركة.
- متابعة على سجل كل الطلبات الخاصة بالشيكات.
- تقريب كل الحسابات التي تشرف عليها.

مهام المحاسب 02:

- معالجة وتصنيف والقيام بالعمليات المحاسبية للفواتير.
- مراقبة ومتابعة أداء العمليات الخاصة بالوقود.
- تقريب كل الحسابات التابعة له.

مهام المحاسب 03:

- مراقبة وتصنيف الملف الخاص بالأجور.
- القيام بالعمليات المحاسبية بالإيجار.
- القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بإشتراكات الضمان الإجتماعي، منح التقاعد... إلخ.
- القيام بالعمليات التي تخص الضريبة على الدخل الإجمالي.
- تقريب كل الحسابات الخاصة به.
- متابعة الأرصدة البنكية.

ب - مصلحة المالية: مهام رئيس قسم المالية والمحاسبة تتمثل في:

- تقريب حسابات المداخيل والمدفوعات الحسابات الجارية البنكية للمديرية.
- متابعة وحركة رؤوس الأموال.

- تأمين ومتابعة الردود البنكية والحساب الجاري البريدي.
- متابعة لجنة الصفقات في المؤسسة.
- متابعة ومراقبة الأمر بالتحويل.
- مراقبة وفحص القوائم المالية الختامية.

مهام المحاسب:

- أداء جميع العمليات المحاسبية الخاصة بالمالية.
- متابعة الأمر بالتحويل.
- الربط بين البنوك.
- تصنيف كل الوظائف الخاصة بمصلحة الأرشيف.
- ج- مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير: مهام رئيس مصلحة الميزانية الخاصة بمصلحة الأرشيف تتمثل

في:

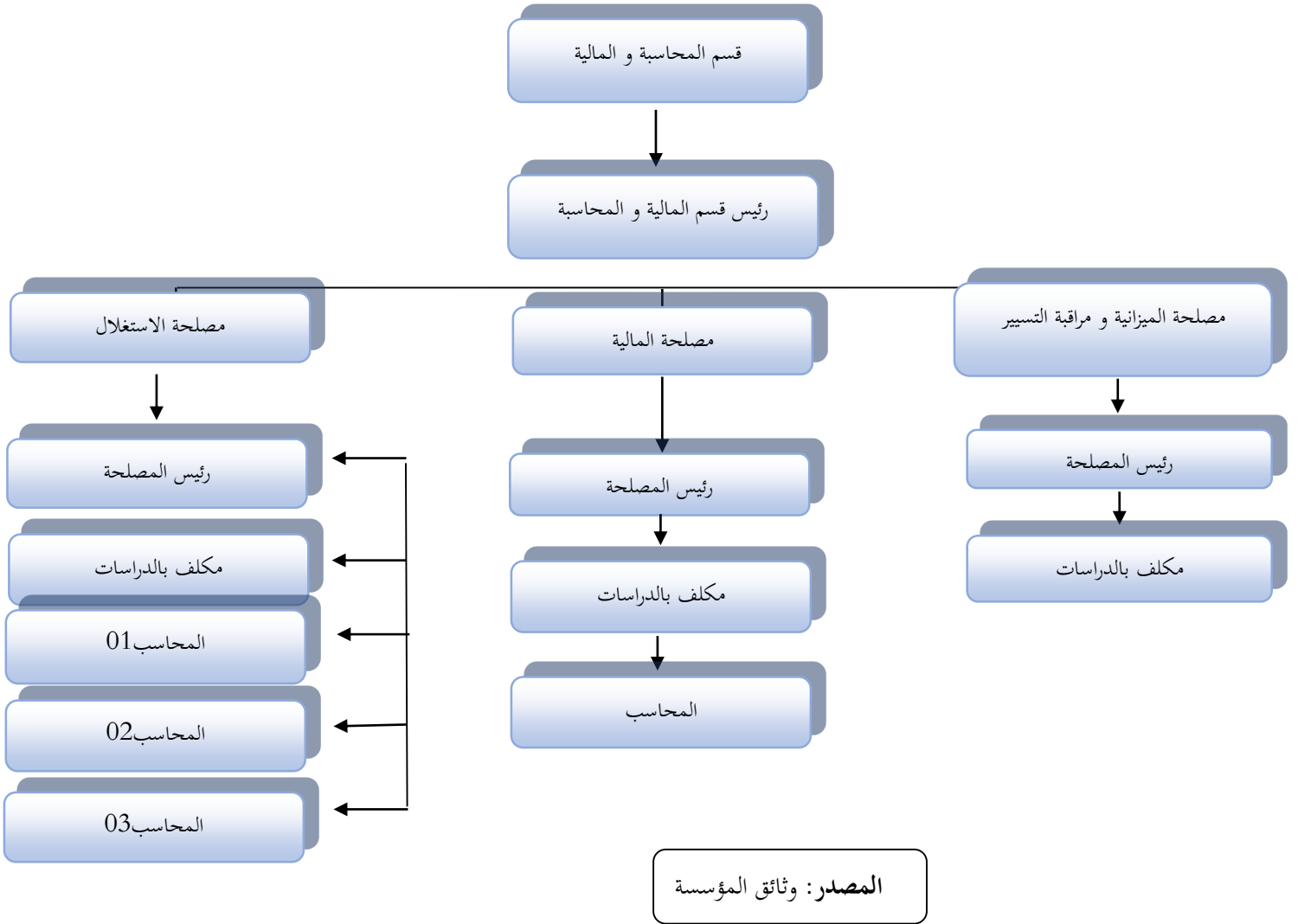
- مراقبة الأقسام بضمان السير الحسن للشركة.
- مراقبة نشاطات المصلحة.
- إمضاء كل ما يخص مصلحته¹.

مهام المكلف بالدراسات لمصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

- إنجاز لوحة القيادة وميزانية النشاط للمديرية الجهوية.
- متابعة مدفوعات الاستثمار وإنهاء القروض.
- تحديد الميزانية السنوية للمديرية.

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة
الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبة



المبحث الثاني: دراسة التغيرات التي طرأت على القوائم المالية

تمثل بداية 2010 الإنطلاق الرسمي لتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، وعلى المؤسسات التي تدخل نطاق التطبيق إعداد وعرض قوائمها المالية في نهاية السنة المالية طبقا لما جاء في القانون الخاص بالنظام المحاسبي.

وتعتبر مديرية التوزيع الكهرباء والغاز بالوادي إحدى المؤسسات التي تدخل نطاق التطبيق، وبذلك فهي ملزمة على عرض قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، وبذلك تمت دراسة قائمتي المركز المالي والدخل.

المطلب الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية)

جدول رقم (01) قائمة المركز المالي للسنة المالية المقفلة في 2015.
ميزانية الأصول

الأصول	ملاحظة	إجمالي 2015	إهلاك رصيد 2015	صافي 2015	صافي 2014
أصول غير جارية					
فارق الإقتناء-المنتوج			371824182	434877633	434877633
الإيجابي أو-السلبي-			12507778440	674861424	698269950
تثبيتات معنوية		434877633	570734630473	12723904624	13414513371
أراضي		1046685606	46046372342	1418139753111	1126386383103
مباني		2523168364		143412071886	126505574011
تثبيتات عينية أخرى		1988874383584		396327555060	47677726451
تثبيتات ممنوح إمتيازها		189458444228			
تثبيتات يجرى إنجازها		396327555060			
تثبيتات مالية					
سندات موضوعية موضع					
معادلة					
مساهمات أخرى					
وحسابات دائنة ملحقة					
بها					
مساهمات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية					
أخرى غير جارية					

					ضرائب مؤجلة على الأصل
1744217344519	1971713023738	629660605437	2601373629175		مجموع الأصول غير جارية
148064392026 177921000 000 99041823661 21832041577 000	158286806591 65457000 000 107320978445 16104616764 000	6667987137 000	164954793728 65457000 000 107320978445 16104616764 000		أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وماشبهها حسابات دائنة أخرى إستخدامات مماثلة الموجودات وماشبهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
22077152225	66075629042		66075629042		الخزينة
291193330489	347853487842	6667987137	354521474979		مجموع الأصول الجارية
2035410675008	2319566511580	636328592574	2955895104154		المجموع العام للأصول

ميزانية الخصوم

2014	2015	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات وإحتياطات - إحتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1)
16162241146 000 -3388480693 1525678075617 1538451836070	16162241146 000 -3388480693 1662702677159 1675476437612		

			حصة ذوي الأقلية
3936590553	4609979217		المجموع
			الخصوم غير جارية
391306916739 395243507292	432622873501 437232852718		قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
79245334520	187005814803		مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
957625046 000 21512372080 000	978973755 000 18872432692 000		موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية
101715331646	206857221250		مجموع الخصوم الجارية
2035410675008	2319566511580		المجموع العام للخصوم

المصدر: أنظر الملحق رقم (07-08).

مقارنة ميزانية المخطط المحاسبي بميزانية النظام المحاسبي المالي:

من خلال المقارنة وذلك بالإستعانة بالملاحق لدى مؤسسة سونلغاز نجد أن:¹

- تتكون الميزانية في المخطط المحاسبي من 5 أصناف، ثلاثة أصناف في الأصول هي الإستثمارات، المخزونات، الحقوق، وصنفين في الخصوم هما الأموال الخاصة والديون. بينما في النظام المحاسبي المالي قسمت الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية، أما في الخصوم فقسم إلى: رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، والخصوم الجارية.

- عناصر الأصول في الميزانية المحاسبية في المخطط المحاسبي كانت تقيم بالقيمة التاريخية أي بالقيمة التي تم الحصول بها عليها، بينما في الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي تقيم الأصول هو تقييم إقتصادي وتقديري حيث يمكن إعادة تقييم عناصر الأصول بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة).

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

- التصنيف في الميزانية هو حسب الدوري وغير الدوري أما التصنيف الذي كان في المخطط المحاسبي الوطني pcn هو التصنيف في الأصول حسب درجة السيولة وفي الخصوم حسب درجة الإستحقاقية، وهو ما يجعل المؤسسة تجد نفسها مضطرة لإعداد القوائم المالية بتوزيع أرصدة الحسابات بين الأصول غير الدورية والأصول الدورية نفسها ونفس الشيء بالنسبة للخصوم.
- يظهر في الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي العناصر السائلة وشبه سائلة كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل، القيم المنقولة للتوظيف... إلخ، عكس المخطط المحاسبي الذي كانت الخزينة فيه لا تضم سوى العناصر السائلة فقط.
- حسب المعيار IAS 1 فإنه لا يشير إلى نموذج العرض غير أنه يلزم بتقديم على الأقل للمقارنة وهو ما نجده في النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد على السنة n و n-1 وهو الشيء الذي يسمح لمتخذي القرار بعملية المقارنة وإستنتاج منحنى الأعمال في المؤسسة.
- إعتقاد الشكل الجديد في عرض القوائم المالية أعطى أكثر مصداقية لقائمة الميزانية حيث أن النظام المحاسبي المالي يفرض على الشركة إظهار جميع البنود التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية وأوجبت عرضها في صلب الميزانية والمتمثلة في: الأصول الثابتة، الإستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة، الأصول المالية، المخزون، العملاء والمدينون المتنوعون، النقدية وما في حكمها، الموردين والدائنون المتنوعون، الأصول والإلتزامات الضريبية وفق ما يتطلب ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ضرائب الدخل، المخصصات، الإلتزامات المالية، الضرائب المؤجلة وفق ما يتطلب ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) ضرائب الدخل، حقوق الأقلية المدرجة ضمن حقوق الملكية، رأس المال المصدر والإحتياطات المتعلقة بمساهمي شركة الأم.
- إن قائمة الميزانية للشركة والمعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي تظهر إسم المنشأة بالضبط كما هو وارد في الوثيقة القانونية التي أوجدتها، كما يعكس الإسم أيضا بوضوح الوضع القانوني للمنشأة من خلال الإختصار sarl (شركة ذات مسؤولية محدودة) إضافة لعنوان القائمة المالية بوجه عام وهو الميزانية (bilan passif)، (bilan actif) وهي أمور تنص عليها المعايير المحاسبية لعرض القوائم المالية.

المطلب الثاني: قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)

جدول رقم (02) قائمة الدخل حسب الطبيعة للسنة المالية المقفلة في 2015

N-1	N	الملاحظة	البيان
56,5643298236	63,6095719933 000 000		رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
56,5643298236	63,6095719933		1- إنتاج السنة المالية
-52,28077314 -52,239037073	-99,24783234 -46,242671194		المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
-52,5145571596	.5889135745 -48		2- إستهلاك السنة المالية
04,497726640	15,206584188		3- القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
-86,573196491 -11,105130930	-06,700717291 -88,120090010		أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
-93,180600781	-79,614223113		4- الفائض الإجمالي للإستغلال
29,318710110 -60,3601782 -48,746947600	97,201420410 -94,20376997 -47,766928162		المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
-95,747193108	.1183615483 -34		5- النتيجة العملياتية
-49,25427 -38,66669783	-57,1249770 -74,34566535		المنتجات المالية الأعباء المالية
-87,66695210	-31,35816306		6- النتيجة المالية
-82,813888319	.1219431789 -65		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
85,5982576536 -67,6796464856	93,6477086408 .7696518198 -58		مجموع منتوجات أنشطة عادية مجموع أعباء أنشطة عادية

-82، 813888319	،1219431789 -65		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
000	-00، 390880		العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
-23، 155321244	-44، 163844564		9- النتيجة غير العادية
-82، 813888319	،1219822669 -65		10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) ومنها حصة المجمع (1)

المصدر: أنظر الملحق رقم (09).

عند مقارنة قائمة الدخل في المخطط المحاسبي بالنظام المحاسبي المالي لشركة سونلغاز:

تبين أن:¹

- قائمة حساب النتائج لا تتفرق على جدول حساب النتائج للمخطط المحاسبي الوطني الذي كان معمولاً به سابق من حيث أنه جدول يوضح الإيرادات والمصروفات والنتائج.

1- المنظور التقليدي حسب الطبيعة مع إختلاف في مستويات المعالجة كما هو عليه في pcn.

2- المنظور الجديد حسب الوظيفة، معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية.

- مستويات النتائج التي تظهرها قائمة حساب النتائج أكبر منها في جدول حسابات النتائج في النظام الذي كان يعتمد المخطط الوطني المحاسبي.

- من حيث الشكل فجدول حساب النتيجة هو أكثر تفصيل من ما هو عليه في المخطط المحاسبي الوطني المعمول به سابقاً حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة، الفائض الإجمالي للإستغلال، النتيجة قبل

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

الإهلاك وقبل السياسة المالية، يطرح فقط مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم، ولم يطرح المصاريف المالية ولم يضيف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الإهلاك كما هو معمول به في حساب النتائج القديم.

- يظهر حساب النتائج أكبر قدر من النتائج مثل إجمالي الإستغلال الذي لا يدخل في حسابه الإهلاكات والمؤونات التي تأخذ بعين الإعتبار في المستوى الموالي (النتيجة العملية)، وكذا المصاريف والإيرادات المالية التي تدخل في حساب النتيجة المالية.

- يحتوي حساب النتائج لشركة سونلغاز على معطيات الدورة الحالية والسابقة، مما يمكن المقارنة وإستخلاص النتائج.

- إن عرض حساب النتائج وبهذا الكم من المعطيات أدى إلى إعطاء صورة أكثر وضوحا عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح أو العوامل التي أدت إلى حدوث الخسائر، مما يعني القدرة على أخذ القرارات السليمة بشأن المؤسسة سواء من الأطراف الداخلية أو الخارجية.

- يفرق حساب النتيجة بين نتيجة العمليات والنتيجة المالية وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في جدول حسابات النتائج في المخطط الوطني المحاسبي.

- تم حساب الضريبة في حساب النتائج على أساس النتيجة العادية ثم إضافة النتيجة العادية إلى الصافي، بينما في جدول حسابات النتائج للمخطط المحاسبي كان يتم فرض الضريبة على مجموع نتيجتي الإستغلال وخارج الإستغلال.

- حسب قائمة حساب النتائج للشركة المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي هناك تمييز بين الربح التشغيلي وصافي الدخل وهو ماتنص عليه المعايير الدولية لعرض القوائم المالية وذلك بسبب وجود مكاسب أو خسارة من العمليات غير المستمرة.

- قائمة الدخل وفقا للنظام المحاسبي المالي تحتوي على جميع العناصر التي تفرضها المعايير الدولية الخاصة بإعداد القائمة وذلك من خلال عرض البنود التالية:

- الإيرادات.
- مصروف الضرائب.
- نتائج أنشطة التشغيل.

- حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية.
- حصة الأقلية.
- صافي الربح عن الفترة.
- الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية.
- البنود غير العادية.

من خلال دراستنا للمؤسسة (شركة توزيع الكهرباء والغاز) وبأخذنا صورة أكثر وضوحاً عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح حيث إتضح لنا أنها تستخدم في عملها قائمتي: قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج اللذان يحتويان على كافة العناصر التي تفرضها المعايير الدولية، دون إستخدام قائمة التدفقات النقدية وقائمة حقوق الملكية والملاحق.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها على الشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بالوادي توصلنا إلى جملة من النتائج، يمكن ذكرها فيما يلي:

- إتضح أن التغيرات التي أدخلها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية كانت لها آثار إيجابية.
- مستوى الوضوح والدقة إرتفع بنسبة كبيرة وذلك من خلال العرض المفصل للقوائم المالية.
- التطبيق الكامل لطرق إعداد عرض القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي مازال يحتاج لبعض الوقت.

من خلال النتائج الأولية لتطبيق النظام المحاسبي المالي يتضح لنا أن طريقة عرض القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي تغيرا كثيرا عما كانت عليه في المخطط المحاسبي الوطني.

الخاتمة

الخاتمة

كما إستنتجنا إن الهيئات المحاسبية الدولية أعطت إهتمام كبير للقوائم المالية، حيث بينت الأهداف الأساسية للقوائم المالية وأهم مستخدميها، كما تم فرض قوائم مالية جديدة إضافة لقائمة الميزانية فالمزانية وثيقة محاسبية شاملة تظهر الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ إعدادها، أما قائمة حسابات النتائج فيظهر فيه نتيجة نشاط المؤسسة ومكوناتها الأساسية، وكذا قائمة سيولة الخزينة التي تبين كل التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وأنشطة الإستثمار وأنشطة التمويل، وذلك بهدف توضيح أسباب العجز أو الفائض في الخزينة الناتجة عن كل نشاط، وجدول تغيرات الأموال الخاصة الذي يهدف إلى توضيح حركة رؤوس الأموال الخاصة والأسباب المؤثرة في ذلك، كما تم إستحداث قائمة أخرى تتمثل في الملاحق والتي هي عبارة عن الإيضاحات والهوامش المتعلقة بالسياسات المحاسبية خلال إعداد وعرض القوائم المالية.

والنظام المحاسبي المالي يهدف إلى جعل القواعد والممارسات المحاسبية لمؤسساتنا بصفة خاصة والإقتصاد الوطني بصفة عامة تتماشى مع المقاييس والقواعد الدولية المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة.

1- النتائج:

- إن النظام المحاسبي المالي يقوم بتقريب الممارسة المحاسبية الدولية وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومة المالية.
- المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي تعكس صورة النشاط الإقتصادي للمؤسسة.
- يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار تصوري يهدف إلى توسيع مختلف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية.
- التغيرات إثر إعتقاد النظام المحاسبي المالي مست المضمون والشكل.
- يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لإحتياجات المهنيين والمستثمرين كما أنه يعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال إستحداث قوائم مالية جديدة، حيث يهدف إلى تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.

- تكمن فعالية إعداد وعرض القوائم المالية في مدى ملائمة ومصداقية البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية المنشورة بحيث تستطيع المؤسسة تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي، وقياس كفاءة ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية.

- النظام المحاسبي المالي أعطى إهتماما كبيرا بالملاحق.

- توفر القوائم المالية للمعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة حيث يتضمن كل كشف مالي المبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة.

- القوائم المالية للمؤسسات تغيرت وتغيرت معها مكوناتها وترتيبها وهذا مايساعد مستعملي هذه القوائم من المساهمين ومستثمرين محتملين.

- طريقة عرض القوائم المالية تسهل على المستثمر قرار إستثماره من عدمه.

2- إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة، النظام المحاسبي المالي له دور مهم في تسهيل قراءة القوائم المالية وجعلها أكثر وضوح وشفافية وقابلة للمقارنة.

الفرضية الثانية: صحيحة، تحقق فعالية القوائم المالية وفق مائز عليه النظام المحاسبي المالي من خلال الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة وإمكانية وقدرة النظام المحاسبي المالي على تقديم معلومات مالية ملائمة لإتخاذ القرارات.

الفرضية الثالثة: صحيحة، القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تلبى رغبات وحاجات معظم فئات مستخدمي القوائم المالية.

3- توصيات:

- ضرورة تكييف الإطار القانوني والتشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

- تشجيع البحث العلمي في مجالات إعداد ونشر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

- على مستوى المؤسسات تكوين المحاسبين ورسكلتهم لإتقان هذا النظام المحاسبي المالي من خلال الملتقيات ودورات التكوين وتدريبهم على مختلف البرامج المعدة لهذا الغرض.
- يجب على مستخدمي القوائم المالية بذل مجهود في فهمها وتحليلها وإستخدامها للمساعدة في التطبيق الصحيح والسليم للنظام المحاسبي.

4- آفاق الدراسة:

- دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الثقة والمصادقية في القوائم المالية.
- الغرض من وضع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004.
- 2- أمين السيد، أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.
- 3- بومزيد إبراهيم، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، الدار الجزائرية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018.
- 4- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- 5- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة، بودواو، الجزائر، 2008.
- 6- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 7- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، المكتب الجامعي الحديث، كلية التجارة، الإسكندرية، 2006.
- 8- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعلمية)، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- 9- هشام أحمد عطية، النظام المحاسبي ونظام محاسبة التكاليف في المنشآت الخدمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

ثانيا: المذكرات

- 1- أحلام قادري، فطيمة هزوات، تقييم جودة الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 01) ومدى توافقه مع النظام المحاسبي المالي (SCF)، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019-2020.
- 2- العربي موساوي، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على عرض القوائم المالية "دراسة ميدانية من خلال إستبيان"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تدقيق محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015.
- 3- بوبكر عيساوي، عبد الفتاح ناني، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية "دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز بأدرار، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية مؤسسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2016-2017.
- 4- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.
- 5- بن قنونة هوارية، النظام المحاسبي المالي وآثاره على مكونات القوائم المالية "دراسة حالة بمؤسسة ترانس كنال 02 بوادي وهيو، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2014-2015.
- 6- زروخي علاء الدين، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية -دراسة ميدانية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وجباية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة-، 2016-2017.

- 7- سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية (دراسة حالة مؤسسة إقتصادية)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
- 8- شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الإقتصادية "دراسة حالة: سونغاز"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية مؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
- 9- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص المحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
- 10- طير لويزة، سايعي بهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة "دراسة تطبيقية للوضع المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري (البويرة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر 02 في المحاسبة والتدقيق، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.
- 11- عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري "دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة"، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012.
- 12- نسرین فرحات، أهمية إستخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية "دراسة حالة مؤسسة البناء وال عمران"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016.

ثالثا: رسائل وأطروحات

1- بن خليفة حمزة، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الإقتصادية "دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الإقتصادية (2011-2015)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.

2- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "دراسة عينة من المؤسسات"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

3- صورية كحول، دور المحاسبة المالية في تحسين إتخاذ قرارات المؤسسة الإقتصادية "دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

رابعا: الملتقيات

1- أبجري سفيان، آيت محمد مراد، مداخلة في المحور الثاني بعنوان: النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر "تحديات وأهداف"، أستاذ مساعد - أ-، أستاذ مساعد - ب -، جامعة الجزائر، جامعة بومرداس، على الموقع talabadz1.blogspot.com12/2011 تاريخ الإطلاع 2022/03/16 على الساعة 15:44.

خامسا: قوانين وأوامر ومراسيم

1- القانون 11/07 الصادر بتاريخ 15 ذو القعدة الموافق لـ 25 نوفمبر 2007.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11/07 العدد 74، المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19.

سادسا: الأنترنت

محتوى قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) مكوناتها وأهدافها ومحدداتها على الموقع [reading<https://almerja.com](https://almerja.com) تاريخ الإطلاع 2022/03/30 على الساعة 16:36.

سابعا: المجلات

1-الوردي خدومة، تقييم إستخدام النظام المحاسبي المالي في الجزائر خلال عقد من الزمن 2010-2019، مجلة الإقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 10، العدد 02، جامعة باتنة الحاج لخضر (الجزائر)، سنة 2020.

2- بن قطيب علي، حطاب دلال، أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي رقم 01 والنظام المحاسبي المالي-، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 01، جامعة تيارت، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، سنة 2019

الملاحق

الملحق رقم (01)

✓ شكل قائمة المركز المالي حسب النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (1) يوضح قائمة المركز المالي

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	إهلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي- تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير جارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة الزيائن المدينون الآخرون الضرائب وماشابهها					

					حسابات دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة الموجودات وماشابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
					الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009، ص 28.

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			<p>رؤوس الأموال الخاصة</p> <p>رأس مال تم إصداره</p> <p>رأس مال غير مستعان به</p> <p>علاوات واحتياطات - احتياطات مدجمة (1)</p> <p>فوارق إعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة (1)</p> <p>نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))</p> <p>رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد</p> <p>حصة الشركة المدمجة (1)</p> <p>حصة ذوي الأقلية (1)</p>
			المجموع 1
			<p>الخصوم غير الجارية</p> <p>قروض وديون مالية</p> <p>ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)</p> <p>ديون أخرى غير جارية</p> <p>مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا</p>
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			<p>الخصوم الجارية</p> <p>موردون وحسابات ملحقة</p> <p>ضرائب</p> <p>ديون أخرى</p> <p>خزينة سلبية</p>
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق

لـ 25 مارس 2009، ص 29.

الملحق رقم (02)

✓ شكل قائمة الدخل حسب النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (2) يوضح قائمة الدخل حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	البيانات
			رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
			2- إستهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي عن الإستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية

			مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)
			حصة المجمع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 30.

الجدول رقم (3) يوضح قائمة الدخل حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	البيانات
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للإهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير عادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 31.

الملحق رقم (03)

✓ شكل قائمة التدفقات النقدية

الجدول رقم (4) يوضح جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار المسحوبات عن إقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن إقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها

			التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 35.

الملحق رقم (04)

✓ شكل حقوق الملكية حسب النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (6) يوضح جدول حقوق الملكية

الإحتياطات والنتيجة	فرق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأس مال الشركة	ملاحظة	تغيير الأموال الخاصة
						الرصيد في 31 ديسمبر N-2
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N-1
						تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم الثببتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية
						الرصيد في 31 ديسمبر N

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص 37.

ولقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي:

- جدول تطور الثبittات والأصول غير الجارية.
- جدول الإهتلاكات.
- جدول خسائر القيمة في الثبittات والأصول الأخرى غير الجارية.
- جدول المؤونات.
- جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة).
- بيان إستحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

الملحق رقم (05)

✓ شكل الملاحق حسب النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (7) تطور الثبittات وأصول مالية غير جارية

القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية	إنخفاضات السنة المالية	زيادات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إفتتاح السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					الثبittات المالية الثبittات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص 41.

الجدول رقم (8) يوضح جدول الإهلاكات

إهلاكات مجمعة في آخر السنة المالية	إنخفاضات في عناصر الخارجية	زيادات في مخصصات السنة المالية	إهلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص 42.

الجدول رقم (9) يوضح خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية	إسترجاعات في خسائر القيمة	إرتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ملاحظات	الفصول والأقسام
					Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص 42.

الجدول رقم (10) يوضح جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصّة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص 42.

الجدول رقم (11) يوضح جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	إسترجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات					
المجموع					

					مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب
					المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص 43.

الجدول رقم (12) يوضح كشف إستحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

المجموع	لأكثر من 5 أعوام	مدة أكثر من عام و 5 أعوام على الأكثر	لمدة عام على الأكثر	ملاحظات	الفصول والأقسام
					الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون
					المجموع
					الديون الإقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون
					المجموع

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19، ص 43.

BILAN AU 31/12/2006							
N° CPTÉ	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORAT ou PROV	MONTANT NET	N° CPTÉ	PASSIF	MONTANT
1	2	3	4	5	6	7	8
	INVESTISSEMENTS					FONDS PROPRES	
20	FRAIS PRELIMINAIRES	0.00		0.00	10	FOND SOCIAL	0.00
21	VALEURS INCORPORILLES	0.00		0.00	13	RESERVES	0.00
22	TERRAINS	4348000.00		4348000.00	14	SUBVENTIONS D'INVEST S	1377000000.00
24	EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	5601445670.00	2798800000.00	2802645670.00	15	ECARTS DE REEVALUATION	2991000000.00
240	BATIMANTS	1587330000.00	53914000.00	1048190000.00	17	COMPTES DE LIAISON	30147690000.00
241	OUVRAGES D'INFRASTRUCTURE	1174000000.00	50280000.00	671200000.00	18	RESULTATS EN INST.D'AFECT	0.00
242	INSTALATION COMPLEXES	5201000000.00	2585890000.00	2615110000.00	19	PROV.POUR PERTES ET CHARGES	21271828.00
243	MATERIEL ET OUTILAGE	6595670.00	2541800.00	4053870.00		TOTAL (1)	4712140828.00
244	MATERIEL DE TRANSPORT	1066000000.00	96910000.00	969000.00		DETTES	
245	EQUIPEMENTS DE BUREAU	287590000.00	27323000.00	1436000.00	52	DETTES D'INVESTISSEMENTS	187167000.00
246	EMBALLAGES RECUPERABLES	0.00		0.00	53	DETTES DE STOCKS	0.00
247	AGENCEMENTS ET INSTALLATION	393980000.00	27198000.00	12200000.00	54	DETENTION POUR COMTE	70660000.00
248	AUTRES EQUIPEMENTS	488200000.00		486200000.00	55	SDETTES ENVERSELES ASS. ET STES APP.	0.00
249	EQUIPEMENTS EN INST D'INVENT	0.00		0.00	56	DETTES D'EXPLOITATION	335300000.00
25	EQUIPEMENTS SOCIAUX	68926000.00	40360000.00	28566000.00	57	AVANCES COMMERCIALES	139740000.00
28	INVESTISSEMENTS EN COURS	15994370000.00		15994370000.00	59	FRAIS DE PERSONNEL	0.00
	TOTAL (2)	72121232700.00	28028408000.00	44092872700.00	50	COMPTES CREDITEURS DE L'ACTIF	0.00
	STOCKS					TOTAL (5)	241737000.00
30	MARCHANDISES	0.00	0.00	0.00			
31	MATIER ET FOURNITURES	0.00	0.00	0.00			
33	PRODUITS SEMI-OUVRÉS	0.00	0.00	0.00			
34	PRODUITS ET TRAVAUX EN COURS	0.00	0.00	0.00			
35	PRODUITS FINIS	0.00	0.00	0.00			
36	DECHETS ET REBUTS	0.00	0.00	0.00			
37	STOCKS A L'EXTERIEUR	3110000.00	0.00	3110000.00			
	TOTAL (3)	3110000.00	0.00	3110000.00			
	CREANCES						
42	CREANCES D'INVESTISSEMENTS	0.00	0.00	0.00			
43	CREANCES DE STOCKS	0.00	0.00	0.00			
44	CREANCES SUR ASS.&STES APPAR	4800.00	0.00	0.00			
45	AVANCES POUR COMPTES	3208000000.00	0.00	3208000000.00			
46	AVANCES D'EXPLOITATION	28340000.00	0.00	28340000.00			
47	CREANCES SUR CLIENTS	4376850000.00	55747170.00	381937830.00			
48	DISPONIBILITES	80070000.00	0.00	80070000.00			
40	COMPTES DEBITEURS PASSEIF	18388000.00	0.00	18388000.00			
	TOTAL (4)	7711696000.00	55747170.00	7154176300.00			
88	RESULTAT DEFICITAIRE				88	RESULTAT BENEFICAIRE	171138072.00
	TOTAL GENERAL	79836038700.00	28585879700.00	51250159000.00		TOTAL GENERAL	51250159000.00

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz		EXERCICE 2015			
CENTRE DD EL OUED		DATE			
BILAN ACTIF			Définitif		
ACTIF	note	brut 2015	amort 2015	2015	2014
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4,348,776.33		4,348,776.33	4,348,776.33
Agencements et aménagements de terrains		10,466,856.06	3,718,241.82	6,748,614.24	6,982,699.50
Constructions (Batiments et ouvrages)		252,316,830.64	125,077,784.40	127,239,046.24	134,145,138.71
Installations techniques, matériel et outillage		19,888,743,835.84	5,707,346,304.79	14,181,397,531.11	11,263,863,831.03
Autres immobilisations corporelles		1,894,584,442.28	460,463,723.42	1,434,120,718.86	1,265,055,740.11
Immobilisations en cours		3,963,275,550.60		3,963,275,550.60	4,767,777,264.51
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		26,013,736,291.75	6,296,606,054.37	19,717,130,237.38	17,442,173,446.19
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		1,649,547,937.28	66,679,871.37	1,582,868,065.91	1,480,643,920.26
Stocks et encours		654,570.00		654,570.00	1,779,210.00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0.00		0.00	0.00
Autres débiteurs		1,073,209,784.45	0.00	1,073,209,784.45	990,418,236.61
Impôts		161,046,167.64		161,046,167.64	248,320,415.77
Autres actifs courants		0.00		0.00	0.00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		660,756,290.42		660,756,290.42	220,771,522.25
TOTAL ACTIF COURANT		3,545,214,749.79	66,679,871.37	3,478,584,878.42	2,911,933,304.89
TOTAL GENERAL ACTIF		29,558,951,041.54	6,363,285,925.74	23,195,665,115.80	20,354,106,750.08

dimanche 25 mars

1

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2015

CENTRE DD EL OUED

DATE

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		161,622,411.46	161,622,411.46
Résultat net		0.00	0.00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 33,884,806.93	- 33,884,806.93
compte de liaison**		16,627,026,771.59	15,256,780,756.17
TOTAL CAPITAUX PROPRES		16,754,764,376.12	15,384,518,360.70
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		46,099,792.17	39,365,905.53
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4,326,228,735.01	3,913,069,167.39
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4,372,328,527.18	3,952,435,072.92
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1,870,056,148.03	792,453,345.20
Impôts		9,789,737.55	9,576,250.46
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0.00	0.00
Autres dettes		188,724,326.92	215,123,720.80
Trésorerie passif		0.00	0.00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2,068,572,212.50	1,017,153,316.46
TOTAL GENERAL PASSIF		23,195,665,115.80	20,354,106,750.08

dimanche 25 mars

1

Société de Distribution de l'Électricité et du Gaz du Centre-ape		Tableau de synthèse N° 2	
Direction de la Distribution d'El D'ouest			
Division Finances & Comptabilité			
		TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31-12-2009	
N°Cptes	Désignation des comptes	Débit	Crédit
70	Ventes de marchandises		0.00
80	Marchandises consommées	0.00	
	total-1-	0.00	0.00
80	MARGE BRUTE		
80	Marge brute		0.00
71	Production vendue		2,348,471,930.10
72	Production stockée		0.00
73	Production de l'entreprise pour elle même		24,908,983.99
74	Prestations fournies		110,295,994.80
75	Transfert de charges de production		1,790,614.11
8910	Prést.reçus, produits é.nerg.mat.é.nerg.mat.	1,004,896,481.48	
8920	Prést.fournies, produits é.nerg.mat.é.nerg.mat.		0.00
81	Matières et fournitures consommées	42,857,093.09	
82	Services	74,419,669.37	
8912	Préstations reçus - services	476,284,418.63	
8922	Préstations fournies - services	0.00	
	total-2-	1,598,457,662.57	2,485,467,523.00
81	VALEUR AJOUTEE		887,009,860.43
81	Valeur ajoutée		887,009,860.43
77	Produits divers		5,665,525.15
78	Transfert de charges de exploitation		2,354,284.55
83	Frais de personnel	191,998,891.91	
8913	Préstations reçues-personnel	92,600.52	
8923	Préstations fournies -personnel		10,912.40
84	Impôts et taxes	44,862,758.00	
8914	Préstations reçues -impôts et taxes	0.00	
8924	Préstations fournies - impôts et taxes		0.00
85	Frais financiers	33,166.20	
88	Frais divers	49,8258.95	
88	Dotations aux amort. et aux prov.	370,456,599.13	
8915	Préstations reçues-charge de structure	20,495,446.93	
8925	Préstations fournies - charges de structure		0.00
8916	Préstations reçues -sections auxiliaires	0.00	
8926	Préstations fournies - sections auxiliaires		0.00
8917	Prést. reçues-charges indirectes et réparties	53,350,717.57	
8927	Prést. fournies-charges indirectes et réparties		0.00
	total-3-	682,919,839.21	895,040,582.53
83	RESULTAT D'EXPLOITATION		212,120,743.32
79	Produits hors exploitation		106,811,515.91
89192	Produits hors exploitation reçus	0.00	
89292	Produits hors exploitation fournis		0.00
89	Charges hors exploitation	54,513,337.35	
89191	Charges hors exploitation - reçues	0.00	
89291	Charges hors exploitation - fournies		0.00
	total-4-	54,513,337.35	106,811,515.91
84	RESULTAT HORS EXPLOITATION		52,298,178.56
83	Résultat d'exploitation	0.00	212,120,743.32
84	Résultat hors d'exploitation	0.00	52,298,178.56
	total-5-	0.00	264,418,921.88
880	RESULTAT BRUTE D'EXERCICE		264,418,921.88
889	Impôts sur le bénéfice		
88	RESULTAT D'EXERCICE		

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2015

CENTRE DD EL OUED

DATE

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2015	2014
Ventes et produits annexes		6,095,719,933.63	5,643,298,236.56
Variations stocks produits finis et en cours		0.00	
Subvention d'exploitation		0.00	
I - Production de l'exercice		6,095,719,933.63	5,643,298,236.56
Achats consommés		- 24,783,234.99	- 28,077,314.52
Services extérieures et autres consommations		- 242,671,194.46	- 239,037,073.52
II - Consommation de l'exercice		- 5,889,135,745.48	- 5,145,571,596.52
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		206,584,188.15	497,726,640.04
Charges de personnel		- 700,717,291.06	- 573,196,491.86
Impôts, taxes et versements assimilés		- 120,090,010.88	- 105,130,930.11
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 614,223,113.79	- 180,600,781.93
Autres produits opérationnels		201,420,410.97	318,710,110.29
Autres charges opérationnelles		- 20,376,997.94	- 3,601,782.60
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 766,928,162.47	- 746,947,600.48
Reprise sur pertes de valeur et provisions		179,946,064.33	20,568,190.00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1,183,615,483.34	- 747,193,108.95
Charges financières		- 1,249,770.57	- 25,427.49
Prestations reçues frais financiers		- 34,566,535.74	- 66,669,783.38
VI - RESULTAT FINANCIER		- 35,816,306.31	- 66,695,210.87
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1,219,431,789.65	- 813,888,319.82
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		6,477,086,408.93	5,982,576,536.85
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7,696,518,198.58	- 6,796,464,856.67
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1,219,431,789.65	- 813,888,319.82
Eléments extraordinaires (charges)		- 390,880.00	0.00
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 163,844,564.44	- 155,321,244.23
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1,219,822,669.65	- 813,888,319.82

dimanche 25 mars

1